



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية  
الرباط، ٣-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

تقرير

الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية

## قائمة المحتويات

١	تنظيم الاجتماع والحضور	أولاً -
١	افتتاح الاجتماع (البند ١ من جدول الأعمال)	ثانياً -
٥	انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الأعمال)	ثالثاً -
٦	إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند ٣ من جدول الأعمال)	رابعاً -
٦	تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشمال أفريقيا: استعراض الموجز الإقليمي لشمال أفريقيا (البند ٤ من جدول الأعمال)	خامساً -
٦	الجلسة الخاصة: عن موضوع "خطة التنمية للعامين ٢٠٣٠ و ٢٠٦٣" (البند ٥ من جدول الأعمال)	سادساً -
٩	المائدة المستديرة / اجتماع الخبراء المخصص: لـ "عمالة الشباب والتنمية المستدامة بشمال أفريقيا" (البند ٦ من جدول الأعمال)	سابعاً -
١١	التقرير المتعلق بالخطط الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة بشمال أفريقيا (البند ٧ من جدول الأعمال)	ثامناً -
١٢	تنفيذ المبادرات دون الإقليمية بشمال أفريقيا (البند ٨ من جدول الأعمال)	تاسعاً -
١٣	تقرير عن أنشطة المكتب للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وبرنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩: المسائل النظامية (البند ٩ من جدول الأعمال)	عاشراً -
١٤	إطلاق التقرير الاقتصادي عن أفريقيا: التنمية الحضرية والتصنيع في خدمة تحول أفريقيا (البند ١٠ من جدول الأعمال)	حادي عشر -
١٧	مناقشة واعتماد توصيات المائدة المستديرة / اجتماع الخبراء المخصص (البند ١١ من جدول الأعمال)	ثاني عشر -
١٧	مناقشة واعتماد توصيات الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية (البند ١٢ من جدول الأعمال)	ثالث عشر -
١٨	موعد انعقاد الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية ومكان انعقاده (البند ١٣ من جدول الأعمال)	رابع عشر -
١٨	مسائل أخرى (البند ١٤ من جدول الأعمال)	خامس عشر -
١٨	اختتام الاجتماع (البند ١٥ من جدول الأعمال)	سادس عشر -
٢٠	توصيات الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية	الملحق الأول -
٢٢	التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء: "عمالة الشباب والتنمية المستدامة بشمال أفريقيا"	الملحق الثاني -
٢٦	جدول الأعمال	الملحق الثالث -
٢٧	قائمة المشاركين	الملحق الرابع -
٤٥	رسالة شكر وامتنان مرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس	الملحق الخامس -

## أولاً - تنظيم الاجتماع والحضور

- ١- ترأس حفل افتتاح الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، السيد عبد الرحمن سيدي أحمد زين العابدين. كما تشرف اجتماع هذه السنة بحضور معالي وزير التشغيل والإدماج المهني للمملكة المغربية، السيد محمد يتييم، وكذا بحضور الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة فيرا سونغوي، والأمين العام لاتحاد المغرب العربي، السيد الطيب البكوش.
- ٢- وحضر في الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء الست التالية (تونس، والجزائر، والسودان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا).
- ٣- وحضر الاجتماع كذلك ممثلون من السلك الدبلوماسي واتحاد المغرب العربي والمنظمات الدولية والإقليمية والجامعات ومنظمات أرباب العمل ووكالات التعاون والمؤسسات المالية وكذا منظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.
- ٤- وترد القائمة المفصلة بأسماء المشاركين بالملحق الرابع من هذا التقرير.

## ثانياً - افتتاح الاجتماع (البند ١ من جدول الأعمال)

- ٥- استهل الاجتماع بكلمة السيد عمر عبد الرحمن، المدير بالإدارة لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، حيث رحب بالمشاركين وأشاد بحضور معالي وزير التشغيل والإدماج المهني للمملكة المغربية، السيد محمد يتييم، والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة فيرا سونغوي، وسعادة الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، السيد الطيب البكوش، لحفل افتتاح الدورة الثانية والثلاثون لاجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية.
- ٦- وقام بعد ذلك بعرض المسائل المتصلة بالتنظيم العام للاجتماع وبرنامج سير الأعمال، قبل أن يوجه خالص شكره لسلطات المملكة المغربية لما قدمته من دعم ومساندة لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولرئيس مكتب اللجنة المنتهية ولايته ولجميع موظفي المكتب.
- ٧- ووجه رئيس المكتب المنتهية ولايته، خلال كلمته الافتتاحية، شكره لأعضاء المكتب والأمانة على ما أنجزوه من عمل منذ الاجتماع الحادي والثلاثين، ورحب بالمشاركين في الاجتماع الثاني والثلاثين الذي يندرج، على غرار الاجتماعات الثلاث السابقة، في إطار التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأضاف أن هذا التوجه الجديد يستند إلى أهداف التنمية المستدامة في أفق عام ٢٠٣٠ (أهداف التنمية المستدامة) وإلى خطة عام ٢٠٦٣ وكذلك إلى إحداث التحول الهيكلي لاقتصادات القارة.
- ٨- كما هنأ مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على اختياره المناسب لموضوع اجتماع الخبراء المخصص لهذه السنة، تحت عنوان "عمالة الشباب والتنمية المستدامة بشمال أفريقيا". فأضاف أن الموضوع يعالج إشكالية البطالة وآثارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى الاستقرار السياسي لبلدان المنطقة دون إقليمية.
- ٩- وأشار رئيس المكتب المنتهية ولايته، قبل أن يختم كلمته، إلى أن بلدان المنطقة دون الإقليمية تنتظر التوصيات والقرارات التي ستمخض عن هذا الاجتماع الهام، متمنياً كامل النجاح لأعمال هذه الدورة.

١٠- ووجهت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة فيرا سونغوي، بدورها جزيل الشكر باسم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس والحكومة والشعب المغربيين على دعمهم المستمر لأعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعلى حفاوة استقبال المشاركين.

١١- كما رحبت الأمانة التنفيذية باسم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وتحديدًا باسم مكتب شمال أفريقيا، بالمشاركين في الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية ووجهت خالص شكرها لهم على استجابتهم للدعوة واهتمامهم المتواصل بعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تنمية القارة.

١٢- وذكرت بأن لجنة الخبراء الحكومية الدولية تعتبر بمثابة الهيئة النظامية المكلفة بالمداولات لدى مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهي بذلك تعقد اجتماعاتها سنويا من أجل مناقشة تقرير أنشطة المكتب دون الإقليمي، وخطط العمل على المديين القصير والمتوسط، وبرنامج العمل والتوجهات الاستراتيجية للمنطقة دون الإقليمية. كما أشارت إلى أن لجنة الخبراء الحكومية الدولية تعد كذلك إطارا من أجل النقاش والتحليل والتبادل بين الخبراء رفيعي المستوى في الإدارات الوطنية، والباحثين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية.

١٣- وأشارت السيدة سونغوي إلى أن الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية يأتي في سياق اقتصاد عالمي يشوبه الفتور. فقالت إن النمو في أفريقيا قد يصل إلى ٣ في المائة خلال سنة ٢٠١٧، لكن مع وجود تفاوتات بين المناطق دون الإقليمية. وأضافت أنه من المتوقع أن يستقر النمو بشمال أفريقيا في حدود ٣,٥ في المائة خلال سنة ٢٠١٧، وهي مرتبة تأتي بعد شرق أفريقيا، ولكنها مرتبة أفضل من المناطق دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا.

١٤- كما ذكرت بأن السياق الإقليمي يطبعه تنفيذ خطتي التنمية لعامي ٢٠٣٠ و٢٠٦٣. بالإضافة إلى كون خطة عام ٢٠٣٠، ذات المدى الشمولي، وخطة عام ٢٠٦٣، الهادفة إلى إنشاء أفريقيا مندمجة وسلمية ومزدهرة، تكملان بعضهما فيما يتعلق بخطوطهما العريضة وهما الآن تشكلان إطارين مرجعيين للتنمية القارة.

١٥- وسيمكن وضع إطار مشترك لهتين الخطتين من تحقيق انسجام أفضل من أجل تنفيذ السياسات ورصدها وتقييمها، وتسهيل عمل الشركاء، الذين سيدعمون مجموعة أولويات منسجمة للتنمية. وفي هذا الإطار، تبنى رؤساء الدول والحكومات الأفريقية سنة ٢٠١٥ إطار شراكة جديد بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ضمن برنامج تكامل أفريقيا وتنميتها. بحيث سيشكل هذا الإطار الأرضية العامة للتعاون بين المؤسستين من أجل دعم البلدان الأعضاء في تنفيذ الخطتين ومتابعتهما وتقييمهما.

١٦- والموضوع الرئيسي للاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية هو: "عمالة الشباب والتنمية المستدامة"، مع التركيز تحديداً على العمالة اللائقة. وهو موضوع مهم بالنسبة للخطتين الإنمائيين، كما هو مبين من خلال الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة في خطة عام ٢٠٣٠ الذي يمثل إحدى التطلعات السبع لخطة عام ٢٠٦٣. وبما أن أعمار ٢٠٠ مليون نسمة في أفريقيا تتراوح ما بين ١٥ و ٢٤ سنة، فإنها القارة التي تحتوى على أكبر عدد من السكان الشباب في العالم. إلا أن حالة هذه الفئة العمرية تظل مرتبطة بشكل مباشر بوضع سوق العمل. وقد شكل هذا الأمر تحديا كبيرا

لبلدان المنطقة دون الإقليمية واستمر في كبح جماح الازدهار الاجتماعي. وظلت البطالة مرتفعة من الناحية الهيكلية في جميع البلدان، مما أدى إلى حدوث فوارق كبيرة بين الفئات العمرية وبين الجنسين وبين الأوساط الجغرافية المختلفة.

١٧- واستعرضت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بعد ذلك بعض الحلول والأفكار كمساهمة منها لإثراء النقاش. حيث ركزت على أهمية موازنة نظام التدريب مع حاجات سوق العمل، وذلك لا يمكن أن يتم إلا عبر تعزيز الحوار والتعاون بين الشركات والنظام التعليمي.

١٨- كما ذكرت بالأهمية التي توليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتوصيات التي ستقدمها الدورة الثانية والثلاثون لاجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية، وهي التوصيات التي ستمكنها من توجيه أولوياتها ومجالات أنشطتها. حيث سنعرض هذه التوصيات بعد ذلك على المؤتمر المقبل لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وهو الهيئة المكلفة بالتداول لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٩- وأحاطت السيدة سونغوي المشاركون علما بحضور المديرية الجديدة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا السيدة ليليا هاشم نعام، التي باشرت مهامها بصفة رسمية في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، متمنية لها التوفيق في مسؤولياتها الجديدة، ووجهت جزيل شكرها للمدير السابق بالإناابة، السيد عمر عبد الرحمن، على تفانيه وجودة العمل الذي أنجزه المكتب خلال مدة ولايته.

٢٠- ذكرت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في ختام كلمتها، الحضور بأن حفل افتتاح الدورة الثانية والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية فرصة سانحة لتعرب باسم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وموظفيها وباسمها الخاص عن عظيم امتنانها لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وللحكومة والشعب المغربيين، عن مدى اهتمامهم بأنشطة اللجنة وعلى ما لقيه جميع المشاركين من حفاوة واستقبال.

٢١- وجددت شكرها لجميع المشاركين متمنية لهم كامل النجاح والتوفيق في أعمال الدورة الثانية والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

٢٢- وتناول الكلمة بعد ذلك الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، السيد الطيب البكوش، حيث شكر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهنأها على عقد هذا الاجتماع الذي يفرض نفسه مع مرور الوقت كوسيلة لا محيد عنها للتفكير في القضايا ذات الصلة بالتنمية في شمال أفريقيا وأفريقيا برمتها، حيث يرسم كل سنة صورة حقيقية عن واقع اقتصادات بلدان شمال أفريقيا والبلدان المغاربية على وجه الخصوص.

٢٣- وذكر المتحدث بالعلاقات الممتازة القائمة بين الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ عام ١٩٩٤، ولاسيما مع مكتب شمال أفريقيا. وأشار أيضا إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا طالما دعمت اتحاد المغرب العربي في نهجه الرامي إلى تقوية آليات التكامل الإقليمي وتحسينها وتسهيل إنشاء منطقة للتبادل الحر بالمغرب العربي.

٢٤- وأشاد السيد الطيب البكوش أيضا بالتعاون رفيع المستوى بين المؤسستين، وهو ما جعلهما تكملان بعضهما البعض وتشهدان تحسنا دائما بفضل تلاقيهما وتفاعلهما في العديد من القضايا. وأشار إلى أنه منذ عام ٢٠١٦، عرف مسلسل

التكامل المغاربي تطوراً هاماً، موضحاً بأن المفاوضات من أجل إقامة منطقة مغربية للتبادل الحر أتاحت تحديداً استكمال البروتوكولات المتعلقة بالقواعد الأصلية وبتسوية الخلافات.

٢٥- وأشار كذلك إلى أنه قد جرى رسمياً إطلاق المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتاريخ ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ بتونس حيث شرع في مزاولة أنشطته. وأضاف بأن المصرف، الذي يكمن هدفه الأساسي في تمويل التجارية بين الدول المغاربية والاستثمار المنتج، سيساهم من دون شك في تنمية التجارة الإقليمية وتمويل المشاريع المشتركة، لاسيما بالنسبة لقطاع الهياكل الأساسية.

٢٦- وأوضح السيد الطيب البكوش أنه قد جرى تنظيم العديد من الأنشطة واجتماعات الخبراء الأخرى، لاسيما في مجال مكافحة التصحر وحماية وتنمية الواحات وتنمية الهياكل الأساسية والتعاون الثقافي والعلمي. وأضاف أن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي أنشأت حالياً وحدة إحصاء جديدة يتمثل دورها في جمع وتحليل البيانات المنشورة من قبل المعاهد الوطنية المغاربية للإحصاء ونشر الإحصائيات بشأن دور المغرب العربي وتنسيق عمل اللجنة المغاربية للإحصاءات والتعاون مع مختلف المؤسسات الدولية.

٢٧- واغتنم الأمين العام لاتحاد المغرب العربي هذه المناسبة للتأكيد على مدى التزام مؤسسته في مجال المفاوضات بشأن إحداث منطقة قارية للتبادل الحر، وكذا مشاركتها الفعالة في جميع الاجتماعات التي عقدها الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن مختلف مجالات التعاون ولاسيما التجارة الإقليمية، والتصنيع والهياكل الأساسية أو التنمية المستدامة.

٢٨- وفي معرض حديثه عن ملاءمة موضوع هذه الدورة المخصص لـ ”عمالة الشباب والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا“، اعتبر الأمين العام بأن الأمر يتعلق بموضوع من مواضيع الساعة تدرجه الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ضمن أولوياتها من أجل صياغة استراتيجية موحدة، نظراً لتشابه المشاكل التي يعاني منها الشباب في البلدان المغاربية: وهي مشاكل جودة التدريب أو عدم ملاءمته بالمقارنة مع حاجات سوق العمل، وضعف سوق العمل وضرورة تشجيع المهن الحرة.

٢٩- وذكر أن من بين الشروط الأخرى التي يجب توفرها إيجاد فضاء أكثر جاذبية للمستثمرين، ضرورة تحقيق التكامل الإقليمي الذي سيتيح للبلدان المغاربية الاستفادة القصوى من ميزات سوق يتكون من أكثر من ١٠٠ مليون مستهلك والنهوض بشكل فعال باقتصاديات بلدان شمال أفريقيا، بمزيد من الاستثمارات المنتجة ومناصب العمل اللائقة.

٣٠- وفي ختام كلمته، أعرب السيد الأمين العام عن أمله في أن يشكل اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية إطاراً للتحليلات والتوصيات الهامة في جميع المواضيع التي سيتم تناولها، وجدد شكره للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ثم تمنى كامل النجاح والتوفيق لأعمال الدورة الثانية والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

٣١- وتناول الكلمة وزير الشغل والإدماج المهني للمملكة المغربية، السيد محمد يتيم، بدوره ليتقدم بالشكر لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، على تشريفه. حيث تمثل ذلك التشریف في دعوته لحضور حفل افتتاح الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية. وأشاد بحضور الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، ورئيس المكتب المنتهية ولايته، وهناً الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بمناسبة توليها مهامها.

٣٢- وأكد الوزير بأن المغرب يعتز بانتمائه للمجتمع الدولي، كعضو في الأمم المتحدة في الوقت الذي يعتز فيه كذلك بانتمائه الأفريقي حيث يؤمن بأفريقيا إيماناً راسخاً. مشيراً إلى أن المغرب تربطه بأفريقيا علاقات تاريخية وثقافية وإنسانية تعود لزمن طويل ويتقاسم مع القارة مصيراً مشتركاً. وأضاف أن المملكة اقامت مع بلدان أفريقيا علاقات اقتصادية مبنية على مبدأ الربح للطرفين كما أكد على ذلك جلالة الملك محمد السادس.

٣٣- وأضاف أنه رغم بعض المشاكل التي حدثت في علاقة المغرب بمنظمة الوحدة الأفريقية، فإنه لم يقطع يوماً علاقته بباقي أعضاء القارة، واستمر يوطد هذه العلاقات. ثم وإلحاقاً من أصدقائه الأفريقيين، عاد المغرب من جديد لمكانه كفاعل في الاتحاد الإفريقي. من جانب ثان، أكد الوزير على أن المغرب سيستمر في التعاون مع الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتبها في شمال أفريقيا.

٣٤- كما أشاد المتحدث باختيار لجنة الخبراء الحكومية الدولية لموضوع هذه السنة تحت عنوان ”عمالة الشباب والتنمية المستدامة“، حيث أوضح بهذا الصدد بأن مسألة العمالة تشكل بالنسبة للجميع أحد المحاور الرئيسية للاندماج الاجتماعي وللاستقرار السياسي ليس فقط على المستوى الوطني بل وعلى المستويين الإقليمي والدولي. وأضاف أن الصعوبات التي يعاني منها الشباب والنساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لها آثارها على البلدان الأفريقية والعالم برمته، وينطبق الأمر ذاته على مجالات الهجرة وما يرتبط بها من مشاكل.

٣٥- وأوضح الوزير بأن النمو يشكل الرافد الأساسي لتحقيق التنمية، غير أن النمو لا يأتي بنتائج هامة من حيث إيجاد وظائف العمل اللائقة للجميع، وهو ما يطرح سؤالاً بشأن نموذج التنمية الذي يجب علينا أن نفكر فيه جميعاً. وأضاف أن المغرب قد انطلق من هذه الرؤية ليضع استراتيجيته في مجال العمالة لتكون في صلب السياسات العامة، في إطار مقارنة شمولية تأخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ذات الصلة بعين الاعتبار. ودعا الوزير كذلك إلى التفكير في أنظمة الحماية الاجتماعية لمساندة أفراد السكان الأكثر عرضة للمخاطر في مواجهة العوز وتيسير حصولهم على الوظائف وإدماجهم في سوق العمل.

٣٦- وقبل أن يختتم الوزير كلمته أشار إلى أن اجتماع لجنة الخبراء جاء في الوقت المناسب وأن التوصيات التي ستصدر عنه ستكون لا محالة مواتية ومفيدة. وأكد على التزام وزارته وحكومة المملكة المغربية بتسخير كافة الإمكانيات لدعم مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة لكي يضطلع بدوره على أكمل وجه بالتنسيق مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.

٣٧- وفي الختام وجه الوزير الشكر لجميع المشاركين في هذا الملتنقى والمشرفين على تنظيمه وأعرب عن أمنياته بإقامة مريحة في المغرب وبالتوفيق الكامل في أعمالهم. ثم أعلن عن افتتاح الدورة الثانية والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

### ثالثاً- انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٨- على إثر المشاورات التي جرت بين رؤساء الوفود، انتخبت اللجنة أعضاء المكتب على النحو التالي:

- الرئيس: المغرب
- نائب الرئيس: تونس
- المقرر: الجزائر

#### رابعاً - إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٩- استهل رئيس مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية لسنة ٢٠١٧ كلمته بالثناء على أعضاء اللجنة للثقة التي وضعوها في بلده ورحب بجميع المشاركين. كما هنأ المكتب المنتهية ولايته ومكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على الجهود التي بذلها خلال الفترة المنصرمة.

٤٠- وفي أعقاب هذه المداخلة، أقرت اللجنة جدول الأعمال (ECA/SRO-NA/ICE/32/1) وبرنامج العمل (ECA/SRO-NA/ICE/32/1/Add.1).

#### خامساً - تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشمال أفريقيا: استعراض الموجز الإقليمي لشمال أفريقيا (البند ٤ من جدول الأعمال)

٤١- قدمت الأمانة الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من الوثيقة المعنونة "الموجز الإقليمي لشمال أفريقيا لسنة ٢٠١٦" (ECA/SRO-NA/ICE/32/2). ويعرض هذا التقرير التطورات الأخيرة للمؤشرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية، والرهانات التي تواجه هذه المنطقة دون الإقليمية.

٤٢- واغتتمت الأمانة المناسبة لتتقدم بالشكر للدول الأعضاء التي أجابت على الاستمارات التي أرسلها المكتب تحضيراً لصياغة هذا التقرير، ودعت وضع آليات مشتركة أكثر فعالية لجمع البيانات.

٤٣- وركز التقرير عن الموجز الإقليمي على النقاط التالية:

- السياق الاقتصادي العالمي والإقليمي
- الأداء الاقتصادي لشمال أفريقيا
- التنمية الاجتماعية بشمال أفريقيا
- ألقمة السياسة الصناعية والتنمية الشاملة بشمال أفريقيا

٤٤- وأشار التقرير إلى أن نمو الاقتصاد العالمي بلغ ٢,٢ فقط في المائة سنة ٢٠١٦ مقابل ٢,٥ في المائة سنة ٢٠١٥. وأن ضعف نمو الاقتصاد العالمي يعود إلى: '١' ضعف حجم التجارة العالمية الذي ارتفع ب ١,٢ في المائة فقط سنة ٢٠١٦، وهو من أدنى المعدلات المسجلة خلال الثلاثين سنة الماضية؛ '٢' تباطؤ نمو الاستثمار في العديد من الاقتصادات الكبرى المتقدمة والنامية؛ '٣' استثمار عام مقيد بمستويات مرتفعة من الديون.

٤٥- وأنه من المفترض أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في أفريقيا بنسبة ٣,٢ في المائة سنة ٢٠١٧، مقابل ١,٧ تقريباً في سنة ٢٠١٦. ويخفي هذا النمو الإجمالي تبايناً بين المناطق دون الإقليمية والبلدان. حيث لا تزال آفاق انتعاش النمو محدودة بالنسبة للبلدان المصدرة للمواد الأولية، كالجائز وأنغولا ونيجيريا؛ في حين تواصل بلدان أخرى، مثل ساحل العاج والسنغال، تقدمها بفضل التطوير المستمر لهياكلها الأساسية وتحسين بيئتها الاقتصادية الكلية وبالتالي الحفاظ على النمو بالنسبة للاستهلاك والاستثمار.



٤٦- وأن منطقة شمال أفريقيا (باستثناء ليبيا) قد سجلت نمواً بنسبة ٢,٦ في المائة سنة ٢٠١٦، مقابل ٣,٦ سنة ٢٠١٥. ويعود هذا التباطؤ على الانخفاض الكبير للنمو في المغرب والتباطؤ الطفيف الذي سجله الاقتصاد الجزائري.

٤٧- وعلى الصعيد الخارجي، أشار التقرير إلى أن المنطقة دون الإقليمية التي عانت من عجز في الحساب الجاري بنسبة ٦- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٦,٢- في المائة سنة ٢٠١٥، مع تطور متناقض حسب البلدان. وكان هذا العجز التجاري مرتفعاً في الجزائر ومصر وقل ارتفاعاً في البلدان الأخرى. ولا تزال أغلب اقتصادات المنطقة غير متنوعة على نحو كاف، خصوصاً في مجال الصادرات، ولا يزال نموها معتمداً على القطاعات الأولية أو الموارد الطبيعية؛ حيث تتركز صادرات الجزائر والسودان وموريتانيا بشكل كبير على المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة.

٤٨- وفيما يخص المالية العامة، عانت بلدان شمال أفريقيا من عجز في الميزانية قدره ٧,٧- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٦، مقابل ١٠- في المائة سنة ٢٠١٥. وتواجه بلدان المنطقة دون الإقليمية مشكلة هيكلية في تمويل تنميتها، لاسيما بسبب ضعف التنوع في موارد ميزانياتها.

٤٩- وارتفع التضخم الإقليمي إلى ١٠,٤ في المائة سنة ٢٠١٦، مقابل ٨,٤ في المائة سنة ٢٠١٥. فقد سجلت كافة البلدان، باستثناء تونس، ارتفاعاً في التضخم بمعدل قدره ٩,٧ في المائة سنة ٢٠١٦، مقابل ٤,٩ في المائة سنة ٢٠١٥. ووصل التضخم في السودان إلى مستوى قياسي قدره ٣٠,٥ في المائة، مقابل ١٦,٩ في المائة سنة ٢٠١٥، نتيجة خفض الإعانات على المنتجات الغذائية.

٥٠- وعلى الصعيد الاجتماعي، كانت سنة ٢٠١٦ سنة انطلاق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الأمم المتحدة) وخطة عام ٢٠٦٣ (الاتحاد الأفريقي). وقد شرعت غالبية بلدان شمال أفريقيا في عملية تحول إطارها الإنمائي من أجل تحقيق أهداف برامج التنمية المستدامة. ووفقاً لتقرير عن التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ٢٠١٦، تحتل الجزائر أعلى مرتبة في شمال أفريقيا. حيث احتلت المرتبة ٨٣، بمؤشر تنمية بشرية بلغ ٠,٧٣٤٥، تليها تونس (في المرتبة ٩٦) بمؤشر قدره ٠,٧٢٥. وانتقلت ليبيا من المرتبة ٩٤ إلى المرتبة ١٠٢ بمؤشر قدره ٠,٧١٦، ويرجع ذلك تحديداً إلى نشوب النزاع الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي تضرر منه البلد منذ عام ٢٠١١. وتحتل مصر المرتبة ١١١ بمؤشر قدره ٠,٦٩١، ثم يأتي المغرب في المرتبة ١٢٣ بمؤشر بلغ ٠,٦٤٧؛ تليه موريتانيا في المرتبة ١٥٧ بمؤشر قدره ٠,٥١٣، يليها السودان في المرتبة ١٦٥ عالمياً بمؤشر قدره ٠,٤٩٠.

٥١- وشهدت جميع البلدان انخفاضاً في معدلات الفقر، لكن النتائج ظلت متفاوتة حسب كل بلد على حدة. فقد بلغ معدل الفقر في ليبيا ٣٠ في المائة وفي موريتانيا ٢٥,٩ في المائة وفي السودان ٢٦ في المائة. فيما سجلت المغرب ومصر وتونس معدل فقر في حدود ٤,١٣ في المائة في المتوسط. وأخيراً، سجلت الجزائر أدنى معدل فقر بنسبة ٠,٤ في المائة.

٥٢- ويشكل التعليم أحد القطاعات ذات الأولوية بالنسبة لجميع بلدان المنطقة دون الإقليمية، حيث بذلت جميعها جهوداً كبيرة لإلحاق الأطفال بالمدارس وخصوصاً الفتيات. وقد جرى تعميم التعليم الابتدائي في بعض البلدان كـالجزائر بمعدل صاف قدره ٩٨,١٦ في المائة لدى الأطفال البالغين ست سنوات، ومصر (٩٣,٣ في المائة)، والمغرب (٩٩ في المائة)، وتونس (٩٨ في المائة)، وليبيا (٩٨,٢ في المائة). ومع ذلك، فإن حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها البلدان منذ ٢٠١١ قد تؤثر سلباً على هذه النتيجة.

٥٣- ولا تزال البطالة تشكل تحدياً رئيسياً لبلدان المنطقة دون الإقليمية، بمعدلات تتراوح بين ١٠,٥ في المائة في الجزائر والمغرب، و١٥,٣ في المائة في تونس (الربع الأول من سنة ٢٠١٧). ويظل القضاء على أوجه التفاوت يشكل أولوية لحكومات المنطقة. فمثلاً فيما يخص إمكانية الحصول على عمل، لا تزال هناك فوارق كبيرة بين الرجال والنساء (غالباً ما يصل معدل البطالة لدى النساء إلى الضعف)، وبين المناطق الحضرية والريفية (يرتفع بثلاثة أضعاف)، وحسب الأعمار (يعاني الشباب من البطالة الهيكلية التي لم تتمكن الحكومات من إيجاد حلول لها).

٥٤- كما يشير التقرير إلى أن الإنجازات الاجتماعية التي تحققت على الصعيد الوطني تحجب تفاوتات بين المناطق في البلد ذاته. حيث لا يزال مشكل التوزيع العادل لعائدات النمو قائماً على مستوى الأقاليم. ولحل هذا المشكل، يدعو التقرير إلى ضرورة مراجعة حوكمة السياسة الصناعية بحيث تساهم في تنمية أكثر شمولية. ويتناول التقرير تحديداً دور أقلمة السياسات الصناعية.

٥٥- وكقاعدة عامة، يشير التقرير إلى أن الإقليم لطالما اضطلع بدور الوعاء الذي يستوعب السياسات المعدة على المستوى المركزي وسيستمر بالاضطلاع بذلك الدور. وفي بعض البلدان، كالجائز والمغرب وتونس، كانت هناك رغبة واضحة في إصلاح وتعزيز السلطة المحلية لتضطلع بدور أكثر فاعلية في تنمية المناطق. إلا أن الإقليم يظل محصوراً في دور الوعاء بسبب الافتقار إلى التنسيق بين الهياكل المركزية والفاعلين المحليين، وغياب استراتيجية تنسيق واضحة بين مختلف الوزارات على المستويين المركزي والمحلي. ذلك أن الحوكمة المحلية لا تمنح ما يكفي من الاستقلالية للمؤسسات الإقليمية، لا سيما في الجائز وتونس. ومن أجل الاضطلاع بدور فعال في تصميم السياسة الصناعية وتنفيذها ومتابعتها، ينبغي العمل بآليات مناسبة على المستوى المحلي وتعزيز الكفاءات المحلية التي تكون ضعيفة أحياناً مما يؤثر سلباً على البعد الشمولي للسياسة الصناعية الإقليمية بشمال أفريقيا.

٥٦- وفي ختام العرض، شكرت اللجنة الأمانة وهنأتها على جودة العرض المقدم وثنائه وكذلك على حسن اختيار المواضيع المعروضة. وأبدت بعض الملاحظات بخصوص صدقية بعض البيانات الإحصائية الواردة في التقرير، وكذلك ضرورة تكثيف العمل مع البلدان من أجل تحديث البيانات والاستعانة بآخر البيانات الإحصائية المتوفرة.

٥٧- ونوهت اللجنة بالتقدم الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا في مجال الأداء الاقتصادي، مقارنة مع المناطق دون الإقليمية الأخرى من قارة أفريقيا، ورأت أنه يوجد بعض التقارب ما بين السياسات الصناعية المتبعة في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

٥٨- وأشارت اللجنة إلى أن الموجزات القطرية لم تركز بما فيه الكفاية على تأثير الوضع السياسي في المنطقة على الأداء الاقتصادي والاجتماعي. كما لاحظت أن التقارير التقليدية لا تنطرق عادة للقطاع غير الرسمي والتجارة عبر الحدود، رغم ما لهما من تأثير مهم على النمو.

٥٩- وأقرت اللجنة، في ختام النقاش، توصيات الأمانة المتضمنة في الملحق الأول، وكذلك الملاحظات المتعلقة بالتصحيحات التي يجب مراعاتها بالنسبة لبعض الإحصاءات الواردة في التقرير.

سادساً – الجلسة الخاصة: عن موضوع ”خطتنا التنموية لعامي ٢٠٣٠ و٢٠٦٣“ (البند ٥ من جدول الأعمال)

٦٠- تمثل الهدف الأساسي لهذه الجلسة في تقديم ومناقشة نتائج منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لسنة ٢٠١٧ وكذا النتائج الأولية للتقرير الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي.

### (أ) نتائج منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧

٦١- قدمت الأمانة عرضاً عن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧. حيث يندرج هذا المنتدى ضمن عملية الإعداد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، الذي عُقد بأديس أبابا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/ مايو ٢٠١٧ بعنوان ”ضمان النمو الشامل والمستدام والازدهار للجميع“. وأشارت الأمانة إلى أن اختبار موضوع المنتدى الإقليمي استند إلى عدة اعتبارات واتجاهات في مجال القضاء على الفقر. وأن الهدف الرئيسي من المنتدى هو إجراء المتابعة والاستعراض على المستوى الإقليمي وتيسير التعلم، بما في ذلك من تبادل التجارب والدروس المستخلصة من التعجيل بتنفيذ برنامج التنمية المستدامة النابع من خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣.

٦٢- ونظمت أنشطة هذا المنتدى حول ستة مواضيع مرتبطة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي اختيرت للمنتدى رفيع المستوى للتنمية المستدامة لسنة ٢٠١٧:

- القضاء على جميع أشكال الفقر في أفريقيا
- القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي في أفريقيا
- اتباع أسلوب حياة صحي وتحسين رفاه الجميع
- المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات
- بناء هياكل أساسية مرنة وتشجيع التصنيع والابتكار على نحو شامل ومستدام
- الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام في التنمية المستدامة

٦٣- وشاركت في المنتدى ٥٤ دولة من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فضلا عن ممثلي المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، والمنظمات المهنية والصناعية والأكاديميين ومعاهد الأبحاث. وذكرت الأمانة أن الدورة الرابعة للمنتدى في عام ٢٠١٨ ستركز على موضوع ”التحول إلى مجتمعات مستدامة ومرنة“. وستركز المواضيع الفرعية للمنتدى الإقليمي على أهداف التنمية المستدامة المختارة لإجراء استعراض معمق خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، وكذلك الأهداف الموافقة لها المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٦٣.

٦٤- ودعت الأمانة لجنة الخبراء الحكومية الدولية إلى تحديد التحديات والفرص والتوصيات الرئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المختارة في شمال أفريقيا. وأضافت أنه من المهم أيضا أن تناقش لجنة الخبراء الحكومية الدولية الآليات دون الإقليمية اللازمة لضمان الممارسة الجيدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشمال أفريقيا التي تغذي المنتدى الأفريقي للتنمية المستدامة.

٦٥- ومن أجل تيسير استعراض خطتي عام ٢٠٣٠ و ٢٠٦٣ وتقييمهما وتنفيذهما، أكدت المناقشات على ضرورة تعزيز المواءمة بين الخطتين مع إدراج بُعد الأمن والسلام وعلاقته بالتنمية المستدامة. فمسألة تعزيز القدرات أمر أساسي جداً،

لا سيما تلك المتعلقة بنظم الإحصاء الوطنية. ويجب تقوية الصلات بين الأبعاد الوطنية والإقليمية والعالمية لتخفيف الفجوات بين الأولويات الوطنية والإقليمية والعالمية. كما يجب تعزيز البنيات المؤسسية الجديدة للبلدان لضمان المزيد من التقارب بين مختلف الاستراتيجيات وتحقيق اتساق أفضل مع الأولويات والتحديات الوطنية. وفي الأخير، أبرزت المناقشات أهمية إسهام المجتمع المدني في الخطتين وضرورة مواصلة تعزيز مشاركته في المنتديات دون الإقليمية والإقليمية (منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة) والعالمية (المنتدى رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة) في مجال التنمية المستدامة.

## ب) إعداد التقرير الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي: النتائج الأولية

٦٦- قدمت الأمانة النتائج الأولية للتقرير الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي، مذكرة أن هذه المبادرة جزء من التفويض المسند للجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة لرصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتركز بالخصوص على مراعاة المنظور الإقليمي وتعزيز التكامل الإقليمي. وهي أيضا مبادرة تستجيب لطلب الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.

٦٧- والغرض من هذا التقرير الأول هو تقييم التقدم المحرز في أربعة بلدان مغربية (الجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وتونس) في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، واقتراح إطار مشترك للمؤشرات القابلة للقياس المنطبقة على بلدان اتحاد المغرب العربي. كما أن هذا التقرير معني بتشجيع تبادل الخبرات والتعاون بين بلدان المغرب العربي التي تواجه التحديات نفسها. وأخيرا، يمثل التقرير إسهاما في العمليات القارية والعالمية لمتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦٨- أوضحت الأمانة أن التقرير منظم في أربعة أجزاء تتناول: '١' الترتيبات المؤسسية والتنظيمية المعمول بها في كل بلد؛ '٢' التحليلات المواضيعية للتقدم المحرز والاتجاهات بشأن الغايات المحددة والوسائل السياسية المطبقة في ستة مجالات استراتيجية تتوافق مع الأولويات الإقليمية (الأمن الغذائي، والتحول الصناعي، والتحول في مجال الطاقة، وعمالة الشباب، والتصحر، وتغير المناخ)؛ '٣' دور التعاون الإقليمي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ '٤' خطة عمل المغرب العربي لمساعدة أعضائه على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز وإنعاش الحلول الإقليمية.

٦٩- وقامت الأمانة بتوضيح المنهجية المستخدمة في جمع البيانات. حيث اعتمدت في ذلك على البعثات القطرية بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي، مع إرسال استمارة موجهة إلى وزارات التخطيط والوزارات القطاعية والمعاهد الإحصائية. وجرى تقديم إطار المؤشرات المستخدمة في التحليل المواضيعي، حيث يضم ١٦ غاية و١٧ مؤشراً، أعدت على أساس العناصر التالية:

- الإطار العام للمؤشرات
- الأهداف الإقليمية والوطنية
- الحاجة إلى المقارنة بين بلدان اتحاد المغرب العربي
- توفر البيانات الوطنية.

٧٠- كما أطلعت الأمانة المشاركين على الدروس الأولية المستفادة من إعداد التقرير وهي:

- تأخرت عملية تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ودمجها بسبب التغييرات المؤسسية (٢٠١٦ و ٢٠١٧) وعدم وضوح الآليات المؤسسية لتوجيه أهداف التنمية المستدامة ورصدها؛
- ينبغي التفكير في مكانة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وربطها بالاستراتيجيات/الخطط الوطنية للتنمية بغية تعزيز الاتساق بين سياسات التنمية المستدامة (الغاية ١٤، ١٧)؛
- يشكل تحسين توفر البيانات وتعزيز القدرات الإحصائية تحدياً رئيسياً لجميع البلدان مع المطالبة بالدعم التقني لتطوير منهجيات قياس المؤشرات وضمان انسجامها،
- من الضروري وضع خطة اتصال تركز على أهداف التنمية المستدامة والمسؤوليات المؤسسية وعلى مصالح أصحاب المصلحة (المجتمع المدني وأرباب العمل والجماعات المحلية) لضمان مشاركتهم وأن يكون النهج مشتركاً؛
- تستدعي أهمية التحدي المالي صياغة استراتيجية لتعبئة الموارد بشكل يسمح بتنوع خيارات التمويل باستخدام مجموعة مناسبة من أدواته، ووضع الإطار المناسب لتعزيز مساهمة الفاعلين في القطاع الخاص والمصارف، وتعزيز المعارف والقدرات للاستفادة بشكل أفضل من المصادر والآليات التمويلية الأكثر تنوعاً وتعقيداً (مثل الصناديق، والمبادرات الدولية، والسندات الخضراء).

٧١- وأكدت المناقشات على أهمية إدراج بعض المسائل الرئيسية في السياسات الوطنية للتنمية، كالأمن والسلام والمسائل الجنسانية، وأن مضاعفة الاستراتيجيات تتطلب بذل المزيد من الجهود لضمان انسجامها.

٧٢- جرى تسليط الضوء على ضرورة توسيع نطاق الحوار السياسي لجميع الفاعلين، وبالأخص المجتمع المدني والقطاع الخاص، وعلى أوجه التآزر التي ينبغي وضعها بين الأولويات العالمية والإقليمية والوطنية. فلا تزال الجهود الجماعية على الصعيد الإقليمي غير كافية؛ ويمكن أن يشكل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ فرصة لتعزيز التعاون في المجالات ذات الأهمية بالنسبة للمنطقة. ولمواجهة تحدي توفر الإحصاءات، ينبغي استخدام بيانات صادرة من جهات أخرى غير المكاتب الإحصائية الوطنية والإدارات القطاعية.

### سابعاً - المائدة المستديرة/اجتماع الخبراء المخصص: لـ”عمالة الشباب والتنمية المستدامة بشمال أفريقيا“ (البند ٦ من جدول الأعمال)

٧٣- أشار رئيس المكتب في كلمة افتتاحية موجزة إلى السياق الإقليمي الذي يعقد فيه هذا الاجتماع. حيث يتميز بعدة أمور من بينها بداية تنفيذ خطتي عامي ٢٠٣٠ و ٢٠٦٣ وتزايد تدفقات الهجرة، والمخاطر الأمنية في المنطقة دون الإقليمية، واستمرار الأزمة في ليبيا. وأدت الآثار المشتركة لجميع هذه العوامل إلى عرقلة الجهود الإنمائية التي تبذلها بلدان المنطقة دون الإقليمية وأثرت سلباً على أدائها الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك النمو والسياحة والاستثمار الأجنبي والعمالة خاصة عمالة الشباب.

٧٤- وفيما يتعلق بهذا الموضوع، أشار الرئيس إلى أنه على الرغم من السياسات التطوعية التي اعتمدها بلدان المنطقة دون الإقليمية، فإن التقدم المحرز يظل متفاوتاً من بلد إلى آخر، حيث من هنا تأتي أهمية الاجتماع الذي يركز على ثلاثة أهداف: '١' تعميق تحليل موضوع عمالة الشباب والتنمية المستدامة والصلة بينهما، '٢' استعراض بعض التجارب والممارسات الجيدة، '٣' تحديد بدائل لتعديل سياسات عمالة الشباب وتكييفها لجعلها أكثر استدامة.

٧٥- جرت أعمال الاجتماع في جلسات رئيسية تم خمسة محاور: '١' الفرص والتحديات المتعلقة بالنهوض بالعمل اللائق للشباب بشمال أفريقيا؛ '٢' عرض ومناقشة دراسات الحالات القطرية؛ '٣' تقييم السياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بالعمل لدى الشباب: أحسن وأهم الممارسات والتحديات والفرص؛ '٤' إدماج سياسات عمالة الشباب في سياسات التنمية الوطنية: الدروس المستخلصة؛ '٥' عمالة الشباب والتنمية المستدامة بشمال أفريقيا: الاستنتاجات الرئيسية والتوصيات المقترحة. وأبرزت المناقشات التي أعقبت مختلف الجلسات جودة العروض وثناء الاقتراحات ذات الصلة بالسياسات العامة الصادرة عن الخبراء المدعوين وأيضا عن الممثلين الحكوميين.

٧٦- وفي ختام المناقشات، أقرت اللجنة توصيات الأمانة وصاغت توصيات إضافية أدرجت في ملحق التقرير.

### ثامنا - التقرير المتعلق بالخطط الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة بشمال أفريقيا (البند ٧ من جدول الأعمال)

٧٧- ذكرت الأمانة بغاية التقرير عن تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية للتنمية والمبادرات الخاصة في شمال أفريقيا (ECA/SRO-NA/ICE/32/3). حيث قالت إن الغاية هي مواكبة البلدان في متابعة التقدم المحرز بالنظر لالتزاماتها الدولية والإقليمية والتأكد من مراعاة أولويات المنطقة دون الإقليمية في عملية المفاوضات على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٧٨- وركز العرض على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وعلى اتفاق باريس بشأن المناخ. وبخصوص خطة عام ٢٠٣٠، أشارت الأمانة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد تبني إطاراً عالمياً جديداً للمؤشرات في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وذكرت بأن الإحصائيات الرسمية تشكل قاعدة هذا الإطار، الذي يمكن استكماله بالإحصائيات الإقليمية والوطنية. وأمام تحدي الإحصائيات، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ خطة عمل دولية بشأن بيانات التنمية المستدامة. وتهدف الخطة إلى تحسين قدرات النظم الإحصائية الوطنية وتعزيز التعاون في مجال إنتاج البيانات.

٧٩- وجرى عرض نتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، حيث أُشير من ضمنها إلى ضعف تمكّن الفاعلين غير النظاميين من خطة عام ٢٠٣٠ والمشاركة الضعيفة للمجتمع المدني، كما جرى التركيز على ضرورة تبني مقاربة مندمجة لتسهيل تنافس السياسات. وشكل الاهتمام بالأولويات الإقليمية محورا مهما خلال نقاشات المنتدى السياسي.

٨٠- وفي إطار تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، جرى كذلك تقديم حدثين مهمين:

- صدر عن الموئل الثالث (الإكوادور، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) تقييم لسياسات التنمية الحضرية وتحليل للاتجاهات الحالية والمستقبلية. وتم اقتراح خطة حضرية جديدة، خلال المؤتمر، تهدف إلى تحول المدن والأقاليم وتعزيز قدرتها على الصمود خلال العشرين سنة القادمة. ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذه الخطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

- وقد أبرز منتدى متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي ركز على الصلات بين أهداف التنمية المستدامة والقمة العالمية لمجتمع المعلومات، الدور الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق أهداف التنمية

المستدامة. وأكد أن دورة سنة ٢٠١٨ ستتناول مسألة توافر إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإدماجها في الإطار العالمي للمؤشرات.

٨١- وفيما يتعلق باتفاق باريس (٢٢) ، عُرضت نقاط القوة في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف والرهانات التي تواجه مؤتمر الأطراف المقبل (٢٣). وشملت تلك النقاط برنامج العمل المتعلق بالقواعد التنفيذية والمبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاق باريس، واستئناف المفاوضات بشأن الزراعة، واعتماد خطة عمل لتعزيز وضع سياسات مناخية تراعي الفوارق بين الجنسين، ومراجعة التزامات خفض الانبعاثات، والحصول على التمويل.

٨٢- وأبرزت النقاشات أهمية القيادة السياسية والتحديات العديدة المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، حيث تكمن هذه التحديات فيما يلي:

- تبني رؤية استراتيجية شاملة تأخذ الترابط بين أهداف التنمية المستدامة بعين الاعتبار؛
- تناغم السياسات العامة؛
- وضع آليات فعالة للمتابعة والتقييم؛
- وضع إطارات للتشاور الشامل الذي يشجع مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما في المجالات المرتبطة بتطوير المؤشرات وبآليات المتابعة.

#### تاسعاً: تنفيذ المبادرات دون الإقليمية بشمال أفريقيا (البند ٨ من جدول الأعمال)

٨٣- دُكرت الأمانة بالغرض من التقرير المتعلق بالمبادرات دون الإقليمية بشمال أفريقيا (ECA/SRO-NA/ICE/32/1). فقالت إن هدفه الرئيسي هو استعراض حصيلة تقدم عملية التكامل الإقليمي بشمال أفريقيا. وأن التقرير يقدم مختلف المبادرات المعلن عنها من قبل الدول الأعضاء من أجل تعزيز التعاون الإقليمي خلال سنة ٢٠١٦ بإدراج طلبات الانضمام أو طلبات الشراكة الحديثة العهد التي تقدمت بها بعض دول المنطقة إلى مجموعات اقتصادية إقليمية أخرى بالقارة السمراء، بالإضافة إلى إدراج تأثير هذه الطلبات المحتمل على تشييد الصرح المغاربي.

٨٤- وفي هذا السياق، استعرض التقرير برنامج المؤسسات الإقليمية خلال الفترة قيد الاستعراض. حيث يتضمن هذا البرنامج الاجتماع السادس عشر لوزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، والاجتماع الرابع والثلاثون لمجلس وزراء الشؤون الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي، والاجتماع الثالث عشر لمجلس وزراء دول المغرب العربي للتعليم العالي والبحث العلمي. كما استعرض التقرير كذلك الشراكة التي تجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باتحاد المغرب العربي، وذلك من خلال المبادرات والأنشطة التي جرى تنظيمها خلال سنة ٢٠١٦ والتوقعات المتوسطة المدى بالنسبة للتعاون بينهما، بالإضافة إلى استعراض المجالات ذات الأولوية لاتحاد المغرب العربي على المدى المتوسط.

٨٥- وأشاد المشاركون بجودة التقرير مع إشارتهم إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص في بناء فضاءات اقتصادية متكاملة. وتم تقاسم بعض الأمثلة في مجال الممارسات الفضلى في هذا الصدد مع الحاضرين، خصوصاً تجارب السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا).

## عاشرا: تقرير عن أنشطة المكتب للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وبرنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩: المسائل النظامية (البند ٩ من جدول الأعمال)

٨٦- استعرضت الأمانة التقرير الشامل عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المشتمل على الإنجازات التي حققتها في العديد من المجالات.

٨٧- ويخص المجال الأول دعم الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدراتها في مجال التسيير الاقتصادي والحوكمة، خصوصا من خلال وضع اتحاد بمهدف الحد من تهريب التدفقات المالية غير المشروعة، وذلك في إطار متابعة توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة.

٨٨- ويخص المجال الثاني سياسات التحول الاقتصادي والتكامل الإقليمي والتجارة والاستثمار والزراعة وسلاسل القيم والعقارات والتصنيع والطاقة وتنمية الهياكل الأساسية؛ كما يتطرق التقرير كذلك إلى دعم اتحاد المغرب العربي ودوله الأعضاء من أجل تعزيز القدرات بمهدف تقييم آثار الاتفاق القاري المتعلق بمنطقة التجارة الحرة على اقتصادات اتحاد المغرب العربي وعلى القطاع الصناعي بشكل خاص.

٨٩- ويخص المجال الثالث سياسات التنمية المستدامة والتكيف مع التغيرات المناخية، والتدابير الفعالة بخصوص الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الحديثة، والابتكار. حيث يركز التقرير بالخصوص على تطوير الإطار الإفريقي للحوكمة المعدنية والاستراتيجية الإفريقية للاستغلال المعدني والجيولوجي وأطلس الاقتصاد الإفريقي الأزرق والاستخراج المعدني بالمياه العميقة.

٩٠- ويخص المجال الرابع تشجيع سياسات التنمية البشرية والاجتماعية الشاملة والعدالة، وذلك من أجل دعم خطة تحول أفريقيا. حيث يتطرق التقرير على الخصوص إلى دعم تبني موقف إفريقي موحد من المؤئل الثالث من قبل زعماء الدول الإفريقية ودعم الدول الأعضاء من أجل صياغة السياسات الوطنية وبرامج اللامركزية الضريبية، وذلك على أساس نتائج دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٩١- والمجال الأخير من مجالات التدخلات هو ”ثورة البيانات الأفريقية“، في سبيل العمل بتخطيط وسياسات عامة قائمة على معرفة أفضل بمجالات التدخل. ويشير التقرير، من بين إنجازات أخرى، إلى الطبعة الأولى من ”التقرير عن ثورة البيانات الأفريقية“، الذي استعرض النظام البيئي للبيانات على مستوى القارة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مع إدراج تقييمات الأنظمة الوطنية للبيانات لبعض البلدان.

٩٢- وعرض التقرير أيضا المبادرات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تحسين مهام المحاسبة بداخلها، ومراعاة مسألة المساواة بين الجنسين.

٩٣- كما تطرق التقرير إلى الإمكانيات المتاحة في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ولاسيما مسألة الهجرة والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر وثورة البيانات.

٩٤- وعلى إثر تبادل وجهات النظر، سجلت اللجنة بأن العروض المختلفة التي تم تقديمها من شأنها أن تذكر بأن الأهداف المتوخاة من جميع الأنشطة تكمن في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان ورفاهية السكان. هذا وسجلت



اللجنة مدى أهمية حركية الأيدي العاملة من أجل التكامل الإقليمي، ودعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تنكب بشكل أكبر على إشكالية تدفقات المهاجرين، ولا سيما الاتجار في البشر. ولاحظت اللجنة في نهاية المطاف بأن السودان لا يسجل حضوره بشكل كاف في برامج تقوية القدرات وباقي أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٩٥- واستعرضت الأمانة بعد ذلك تقرير أنشطة مكتب شمال أفريقيا للفترة الممتدة من شهر آذار/مارس ٢٠١٦ إلى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كما تطرقت إلى الأعمال التي أنجزها المكتب، لا سيما الدراسات والمنشورات واجتماعات الخبراء وخدمات الاستشارة وحلقات العمل والندوات.

٩٦- وتدرج الأنشطة التي أنجزت والتي ستنجز في المستقبل في إطار البرنامج الفرعي رقم ٧ للجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت عنوان "دعم الأنشطة الإقليمية من أجل التنمية"، وكذا ضمن الإطار الاستراتيجي الذي يركز على تقديم دعم تقني كبير للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تعزيز قدراتها على التكامل الإقليمي، خصوصا في المجالات الحيوية بمنطقة شمال أفريقيا.

٩٧- وساهم المكتب، من خلال هذه الأنشطة، في تحسين قدرات الدول الأعضاء في المجالات المرتبطة بالتجارة والاستثمار والتنمية المستدامة وجمع ونشر البيانات الإحصائية وتنظيم مؤتمر دولي بشأن مجامع الفكر بأفريقيا والنظر في القضايا المرتبطة بأقلمة السياسة الصناعية والتنمية الشاملة بشمال أفريقيا، فيما اكتملت آلية إنتاج الموجزات القطرية خلال هذه الفترة.

٩٨- وجرى تعزيز قدرات الأمانة العامة والإطار المؤسسي لاتحاد المغرب العربي في مجال التصنيع من خلال التجارة ودعم اتحاد المغرب العربي للمقاولين من أجل توعية العاملين في القطاع الخاص بالتحديات والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية، بالإضافة إلى إطلاق عملية إعداد تقرير إقليمي عن أهداف التنمية المستدامة.

٩٩- وجرى التركيز خلال الاجتماع الثالث لآلية التنسيق الإقليمي على تعبئة الفاعلين الإقليميين من أجل دعم منسق للاندماج الإقليمي بشمال أفريقيا. إذ يمكن هذا اللقاء من تقاسم وجهات النظر بشأن التوجهات الجديدة لاتحاد المغرب العربي أمام التطورات الأخيرة للوضع الدولي والإقليمي. كما أدى كذلك إلى تحديد مجالات التعاون الهامة للفترة بين ٢٠١٧ و٢٠١٨، وإلى قراءة التحولات الاجتماعية والسياسية التي طرأت بشمال أفريقيا في سياق تفعيل أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي، وإلى تحديد طرق ووسائل تعزيز التنسيق من أجل مواءمة أنشطة الشركاء على الصعيد الإقليمي.

١٠٠- وأجاب المكتب دون الإقليمي عن العديد من الطلبات المقدمة من طرف الدول الأعضاء، وقام بتسهيل مشاركتهم وكذا مشاركة اتحاد المغرب العربي في عملية إعداد المواعيد الدولية. كما وسع المكتب شراكاته من أجل تفاعل أمثل مع باقي الفاعلين المهمين في الإقليم.

١٠١- واستعرضت الأمانة بعد ذلك الإطار الاستراتيجي للمكتب للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ كمكون من مكونات الإطار الاستراتيجي للجنة ككل وذكرت بأن الإطار الاستراتيجي يستجيب لضرورة جعل طريقة تسيير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبنية على النتائج.

١٠٢- ويتمحور برنامج العمل للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ حول محورين اثنين: هما اللقاءات النظامية أو الموضوعاتية (اجتماعات الخبراء، محافل، مؤتمرات،....) والمنشورات.

١٠٣- وتمثل الملتقيات المتوقعة خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في: '١' لجنة الخبراء الحكومية الدولية؛ '٢' اجتماعات الخبراء المختصين/اجتماعات مجموعة الخبراء بشأن أربعة مواضيع تتعلق بالتنمية (ثورة البيانات بشمال أفريقيا: البيانات في خدمة التحول الهيكلي، جودة المؤسسات والتحول الهيكلي بشمال أفريقيا، تعزيز التكامل الإقليمي بشمال أفريقيا من خلال التبادل الإلكتروني للمعلومات الجمركية، إدارة المخاطر المناخية، الجرد والممارسات الفضلى بشمال أفريقيا)؛ '٣' منتدى التنمية بشمال أفريقيا؛ '٤' اجتماعان للآلية دون الإقليمية لدعم آلية التنسيق دون الإقليمية.

١٠٤- وتمثل المنشورات المبرمجة في ما يلي: '١' الموجزات القطرية ودراسات بشأن المجتمعات المنتجة للعمالة بفعل التحول الهيكلي؛ '٢' التقارير بشأن الخطط الإقليمية والدولية، وباقي المبادرات الخاصة داخل المنطقة دون الإقليمية؛ '٣' التقرير السنوي لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشمال أفريقيا؛ '٤' المنشورات المنبثقة عن الاجتماعات الأربعة لمجموعات الخبراء.

١٠٥- وعلى إثر العرض، شكرت اللجنة المكتب على ما قدمه من دعم لموريتانيا في مجال تعزيز نظامها الإحصائي للمحاسبة الوطنية. كما دعت اللجنة المكتب لمواصلة دعمه لتعزيز القدرات الإحصائية للدول الأعضاء في إطار برنامج ٢٠١٨/٢٠١٩.

١٠٦- وأحاطت اللجنة علما بمشروع الإطار المعروض للتصديق عليه وأشارت باهتمام إلى رغبة المكتب في مساعدة الدول في إخراج مشروع التكامل الإقليمي بشمال أفريقيا إلى حيز الوجود، مع الحرص على مرافقتها على المستوى التقني لمواجهة التحديات الناشئة.

١٠٧- وشكرت الأمانة الدول الأعضاء لتعاونهم بخصوص الإطار الذي يتم فيه جمع البيانات، مع الإشارة إلى أهمية البيانات المقدمة التي ساهمت في تحسين جودة التقرير الإقليمي. كما شجعت الأمانة الدول الأعضاء على مواصلة الجهود من أجل توفير عناصر المعلومات القيمة لمكتب اللجنة بشمال أفريقيا، خصوصا على المستوى القطاعي من أجل تنفيذ برنامج العمل ٢٠١٨/٢٠١٩ وكذا بالنسبة للفترات القادمة. كما طلبت من الدول الأعضاء دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لاسيما مركز البيانات التابع لها من أجل تجسيد الشراكات مع معاهد الإحصاء والمصارف المركزية ومراكز البحث الوطنية.

١٠٨- وهنأت اللجنة الأمانة على جودة وأهمية الأنشطة التي نُظمت والجهود التي بُذلت من أجل الاستجابة لحاجات الدول الأعضاء.

١٠٩- أيدت اللجنة، في نهاية النقاش، توصيات الأمانة وأضافت التعديلات المدرجة في المرفق ١.

**حادي عشر: إطلاق التقرير الاقتصادي عن أفريقيا: التنمية الحضرية والتصنيع في خدمة تحول أفريقيا**  
(البند ١٠ من جدول الأعمال)

١١٠- استعرضت الأمانة التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لسنة ٢٠١٧. ويشير التقرير إلى أن أفريقيا تشكل مع آسيا مركز التنمية الحضرية العالمي. إذ سيعود هذا التغير بالنمو والتحول الشامل على تحقيق الأهداف العالمية والقارية. كما تشير النظرية والتجربة إلى أن التنمية الحضرية والتحول القطاعي مترابطان بشكل وطيد إلا أنهما مترابطان بشكل أقل في أفريقيا التي اختارت إتباع طريق التنمية الحضرية ضعيف الارتباط بالتحول القطاعي، خصوصا على مستوى التصنيع. وفي هذا الصدد،

لم تنجح أفريقيا في انتهاز العديد من الفرص من أجل تحفيز النمو والإنتاجية وكذا من أجل تقليص نسبة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية. ويبدو جلياً الآن أنه من الضروري ربط التنمية الحضرية بالتنمية الصناعية نظراً لتربطهما وتأثيرهما على النمو.

١١١- ويشخص التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لسنة ٢٠١٧ وسائل تسريع التصنيع كرافعة للتحويلات الهيكلية بأفريقيا من خلال شرح الإمكانيات التي تتيحها التنمية الحضرية السريعة. كما يحلل التقرير التحديات والفرص وكذا المحركات والوسائل والدعامات السياسية وحتى تعزيز الروابط بين التنمية الحضرية والتصنيع من أجل تسريع التحول الهيكلي.

١١٢- ويدعم التقرير كون اقتصاد التجمعات الحضرية الكبرى يتيح امتيازات كثيرة للحكومات والتكتلات الاجتماعية والشركات. في حين يؤدي ظهور وفورات الاقتصاد بشكل مبكر في العديد من المدن الأفريقية إلى تقليص الميزة الإنتاجية الحضرية. وترتبط معوقات السير الجيد للمدن باختلال الأسواق المالية وسوء التوزيع والهيكل الأساسية غير الملائمة والفوارق الاجتماعية وعدم ملائمة الهياكل الأساسية. ولهذا نجد أن العديد من المدن الإفريقية توجد في وضع إنمائي حرج، علماً أنها تتوفر على الوسائل الكفيلة بالتصدي للتحديات المؤسساتية والمكانية قبل الخوض في موجة واسعة من التنمية الحضرية غير المدارة بشكل جيد. وتبقى الاختلالات الحضرية مسؤولة جزئياً عن ارتفاع تكاليف المعيشة والعمل في المدن الأفريقية، سواء بالنسبة للسكان أو الصناعة وحتى بالنسبة لسلاسل القيم. وبالنظر إلى حجم الصعوبات وللأهمية الاقتصادية للمدن، إلا أن السياسات الرامية إلى معالجة هذه القضايا أثبتت حتى الآن أنها غير كافية.

١١٣- ويشير التقرير، اعتماداً على مجموعة موسعة من المصادر، بما في ذلك دراسات الحالات الفردية (جنوب أفريقيا والكاميرون وجمهورية الكونغو وساحل العاج وإثيوبيا ومدغشقر والمغرب وموزمبيق ونيجيريا ورواندا والسودان)، إلى وسائل التدخل الأساسية التي تمكن أفريقيا من الاعتماد على توسعها الحضري من أجل تحقيق التصنيع.

١١٤- وبعد تقديم التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، هنأت اللجنة مقدم العرض عن نجاعة عرضه وشددت على ضرورة تنسيق الشراكة بين مختلف الفاعلين في مجال الصناعة والتنمية الحضرية، في حين ذكرت اللجنة بأن ظاهرة التحضر قد تكون مصحوبة بمجانب سلبية كالهجرة الريفية وتنامي مدن الصفيح مع ما يترتب عن ذلك من انعدام الصحة والفقر والانحراف. وهي الأمور التي يتعين أخذها لدى صياغة هذه السياسات القطاعية بعين الاعتبار.

**ثاني عشر: مناقشة واعتماد توصيات المائدة المستديرة / اجتماع الخبراء المخصص (البند ١١ من جدول الأعمال)**

١١٥- عُرضت التوصيات الصادرة عن المائدة المستديرة المنعقدة بشأن موضوع "عمالة الشباب والتنمية المستدامة بأفريقيا" على اللجنة التي أجرت عليها بعض التعديلات ثم اعتمدها وفق الصياغة الواردة في الملحق الثاني لهذا التقرير.

### ثالث عشر: مناقشة واعتماد توصيات الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية (البند ١٢ من جدول الأعمال)

١١٦- استعرضت اللجنة توصيات الاجتماع الثاني والثلاثين واعتمدتها وفق الصيغة الواردة في الملحق الثاني لهذا التقرير. وعلاوة على ذلك، شجعت اللجنة المشاركين من البلدان دون الإقليمية على موافاة مكتب شمال أفريقيا بتعديلاتهم في أجل لا يتعدى أسبوعين بهدف تمكين الأمانة من إدراجها في التقرير النهائي للاجتماع.

١١٧- واعتمدت اللجنة هذا التقرير على ضوء هذه الملاحظات وطلبت من الأمانة إحالة التوصيات إلى مؤتمر الوزراء الأفريقيين المقبل.

### رابع عشر: موعد انعقاد الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية ومكان انعقاده (البند ١٣ من جدول الأعمال)

١١٨- خلال المناقشة بشأن موعد انعقاد الاجتماع المقبل لسنة ٢٠١٨ ومكان انعقاده، عبرت ممثلة تونس، السيدة شهرزاد برحومة، من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية عن رغبتها في أن يعقد الاجتماع الثالث والثلاثون بتونس. وطلبت من اللجنة منحها أسبوعين للحصول على موافقة السلطات التونسية وإضفاء الطابع الرسمي على الدعوة.

### خامس عشر: مسائل أخرى (البند ١٤ من جدول الأعمال)

١١٩- وجه ممثل الجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيد سيدي محمد ولد زنفور، مدير بوزارة الصناعة والمالية في ختام أعمال الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، عبارة شكر باسمه وباسم الدول الأعضاء والمشاركين إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس والحكومة والشعب المغربيين. ويوجد النص الكامل لرسالة الشكر باللغة العربية في الملحق الخامس.

### سادس عشر: اختتام الاجتماع (البند ١٥ من جدول الأعمال)

١٢٠- عبرت المديرية الجديدة لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة ليليا هاشم نعاس، في كلمتها الختامية عن رضاها لمشاركتها في الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية بمناسبة مباشرتها لمهامها في المنصب الجديد. ونوهت بثناء النقاش الذي مكن من التطرق إلى تفاصيل مختلف أبعاد الموضوع الذي دار بشأنه الاجتماع.

١٢١- كما نوهت كذلك بمشاركة الدول الأعضاء في الاجتماع الذي شهد حفل افتتاحه لهذه السنة حضور سعادة وزير التشغيل بالمملكة المغربية والأمين العام لاتحاد المغرب العربي بالإضافة إلى حضور الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأشارت إلى أن هذا يدل على الاهتمام بمهمة اللجنة وخاصة لمكتبها بشمال أفريقيا ودورها الهادف إلى تحقيق التنمية والتكامل الإقليمي. كما نوهت بالاختيار الحكيم لتخصيص موضوع هذه السنة لاجتماع الخبراء لـ ”عمالة الشباب والتنمية المستدامة بشمال أفريقيا“، وهو الاجتماع الذي عرف نقاشات ومباحثات رفيعة المستوى وذات أهمية كبيرة.

١٢٢- وشكرت مديرة المكتب كذلك المشاركين على اهتمامهم بمناقشة المسائل النظامية المعروضة على أنظارهم خلال الاجتماع. كما أشارت إلى أنه ستم إحالة التوصيات والتقرير النهائي إلى المؤتمر الوزاري المقبل للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وشكرت مندوبي الدول الأعضاء لسماحهم لباقي الخبراء والمشاركين بالمساهمة في النقاش، مع تأكيدها التزام المكتب بمواصلة إشراك جميع الأطراف المعنية في المباحثات المتعلقة بالتنمية والتكامل الإقليمي بشمال أفريقيا.

١٢٣- ودعت بهذا الصدد الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع السنوي المشترك المقبل لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي الذي سيعقد خلال بداية العام ٢٠١٨. وذكرت بأن هذا الاجتماع الإفريقي سيعمق المناقشات في الموضوعات التي طُرحت على اجتماع لجنة الخبراء بالإضافة إلى خطة عام ٢٠٦٣ ومسائل التخطيط وتعبئة الموارد وتمويل التنمية والتكامل الإقليمي وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

١٢٤- وأخيراً، جددت المديرية شكرها للسلطات والحكومة المغربية على المساعدة والدعم الذي ما فتئت تقدمه للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتبها في شمال أفريقيا وعلى حسن استقبال المشاركين في اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية، كما شكرت جميع المشاركين على مساهمتهم الفعالة في إنجاح اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية، لاسيما مندوبي الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية ومختلف المؤسسات والخبراء والزلاء بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الرباط والمترجمين والمترجمين الفوريين وكذا الأشخاص المكلفين بالاستقبال واللوجستيات.

١٢٥- وعبر رئيس مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية بدوره عن رضاه عن مشاركته في الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية وجدد شكره للدول الأعضاء عن الثقة التي منحت للمغرب لرئاسة مكتب هذا الاجتماع.

١٢٦- كما وجه الرئيس شكره لمكتب شمال أفريقيا، وخاصة مديرته الجديدة، وهنأه على جودة العمل المنجز والوثائق المقدمة والتقرير النهائي للاجتماع. وأكد على ضرورة ضمان المتابعة الجيدة لقرارات لجنة الخبراء الحكومية وتوصياتها سواء من طرف وفود الدول الأعضاء أو من طرف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٢٧- واغتتم الرئيس الفرصة قبل أن يختم تدخله لكي يقدم جزيل الشكر باسم الدول الأعضاء للوفد التونسي على مبادرته باقتراح احتضان الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لسنة ٢٠١٨ بتونس، الأمر الذي سيمكن من تعزيز عمل ورؤية مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا مقارنة مع باقي الدول الأعضاء. وأعلن في النهاية عن اختتام أعمال الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

## الملحق الأول

### توصيات الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية

في ختام المداولات، أصدرت اللجنة التوصيات التالية وطلبت من المكتب إحالتها لمؤتمر الوزراء:

#### توصيات للدول الأعضاء:

#### تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

- ١ - تعزيز الحوار السياسي والمؤسسي وأوجه التآزر بين الأولويات العالمية والإقليمية والوطنية المتصلة بخطة عام ٢٠٣٠؛
- ٢ - تعزيز القدرات وتطوير أدوات مناسبة لتحسين أداء نظم متابعة وتقييم السياسات العامة من أجل تنفيذ ناجح لأهداف التنمية المستدامة؛
- ٣ - إنشاء آليات تشاور لتيسير مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة؛
- ٤ - تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

#### توصيات للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

#### توصيات عامة

- ٥ - استعمال تلقائي للبيانات الحديثة من أجل إعداد تقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛
- ٦ - تحسين التغطية الجغرافية لتدخلات المكتب من خلال تطوير مزيد من المشاريع والأنشطة بموريتانيا والسودان، لاسيما فيما يتعلق بمذكرة التفاهم الموقعة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والسودان؛

#### الموجز الإقليمي

- ٧ - إدراج تحليل للقطاع غير الرسمي في الموجز الإقليمي، وخاصة في مجال التجارة الموازية وتهريب السلع عبر الحدود، وأثره الاجتماعي والاقتصادي؛
- ٨ - تعزيز الجزء المواضيعي للموجز الإقليمي بإدراج تحليل للأثر الاجتماعي والاقتصادي؛
- ٩ - إدراج المعلومات المتعلقة بالسودان وتحديثها ؛
- ١٠ - إدراج البعد الإنساني ضمن تحليل قضايا التنمية الاقتصادية؛

## خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

- ١١- تعميم خطة عام ٢٠٦٣ على الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن وكذلك الأمر بالنسبة للأعمال التي أنجزتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي فيما يخص المواءمة والتقارب بين تنفيذ الخطتين ومتابعتهم؛
- ١٢- تيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بإدراج أهداف التنمية المستدامة في السياسات العامة؛
- ١٣- تنظيم حلقة عمل إقليمية لاستعراض التقدم المحرز وتبادل الممارسات الجيدة وتيسير تبادل الخبرات والتعاون بين الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ١٤- تبادل الخبرات الناجحة بين البلدان بشأن آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز القدرات التقنية الوطنية لتطوير هذه الشراكة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ١٥- تقديم الدعم للبلدان لتعزيز قدراتها الإحصائية في سياق أهداف التنمية المستدامة؛
- ١٦- دعم اتحاد المغرب العربي لتطوير مبادرات التعاون الإقليمية في المجالات ذات الأولوية التي من شأنها تسريع تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة.

## المبادرات دون الإقليمية

- ١٧- إجراء رصد إقليمي للمبادرات الناجحة المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص في بناء المجالات الاقتصادية المتكاملة؛

## التقرير الاقتصادي عن أفريقيا: التصنيع والتنمية الحضرية

- ١٨- مراعاة تطور الحاجات فيما يتعلق بالهياكل الأساسية والسكن والخدمات الأساسية والعمالة في عملية التخطيط الحضري؛
- ٢٠- تحسين عملية جمع المعطيات والتحليل المتعلق بظاهرة التنمية الحضرية وعلاقتها بالتصنيع؛
- ٢٠- إثراء التقرير بدراسة الحالات التي تسلط الضوء على خصائص الدول؛

## الملحق الثاني

### التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء: ”عمالة الشباب والتنمية المستدامة بشمال أفريقيا“

#### مقدمة

تشهد منطقة شمال أفريقيا منذ ثلاثة عقود نموا ديموغرافيا حقيقيا من شأنه أن يشكل فرصة للتنمية عوضا من أن يكون عبئا يعيق جهود الدول التي تطمح إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحفيز النمو. ومع ذلك، فإن البطالة في صفوف الشباب تمثل مشكلا متفشيا وتحدياً كبيراً.

ومن أجل إدماج المزيد من الشباب في سوق العمل، من شأن المقاربات الاستباقية التي تعتبر الشباب عنصرا ثميناً أن تؤدي إلى إيجاد فرص عمل لائقة ونزيهة مع تضافر الجهود بين القطاعات الاقتصادية، وكذلك تحسين المواءمة بين التعليم والتدريب وفرص العمل المتوفرة. كما يتعين على استراتيجيات الإنعاش كذلك البحث عن تطوير سوق العمل الداخلي من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتشجيع شراكات الشباب. وتحتاج الحكومات كذلك إلى الحصول على معطيات موثوقة من أجل تخطيط مبني على مقارنة حقوق الإنسان وعلى المساواة بين الجنسين بالنظر إلى أن الفوارق بين الذكور والإناث والطبقات والأقاليم يمكن تحديدها ومعالجتها بسهولة كبيرة عندما يتم تحديد الوقائع وتوثيقها وقياسها.

وهذه هي الأسباب التي تجعل من التنفيذ تحديا رئيسيا تحتاج معه الخطة التزاما حقيقيا وشراكة قوية وفعالة بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية. إذ ستساعد هذه الشراكة على إعداد وإثراء سياسات إنمائية تستوعب الاستراتيجيات المخصصة للنهوض بعمالة الشباب.

وقد خلص اجتماع الخبراء، بعد مختلف المساهمات والنقاشات المعمقة، إلى التوصيات التالية:

#### توصيات للدول الأعضاء:

#### شمولية إشكالية عمالة الشباب

- ١ - تفعيل الطابع الشمولي لقضية عمالة الشباب من خلال إدماج هذا المكون في جميع السياسات والاستراتيجيات القطاعية وتبني خطط لتوظيف الشباب ضمن المشاريع الكبرى سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي.
- ٢ - تعزيز تلاقي الجهود ومبادرات مختلف القطاعات الحكومية وحشد الإمكانيات اعتبارا لشمولية إشكالية العمالة، وذلك من أجل الإسهام بشكل أكثر فعالية في النهوض بفرص عمالة الشباب، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة.

#### مواءمة التدريب والعمالة وتعزيز القدرات

- ٣ - تعزيز العلاقات بين الجامعات والشركات وتشجيعها على العمل بشكل ذكي بغية خلق ملائمة أفضل بين متطلبات السوق الجديدة والكفاءات الجديدة من جهة والمنظومات التربوية من جهة أخرى.



- ٤ - الحرص على تعزيز الملاءمة بين التدريب والعمالة وضمان التنوع المهني للمحتوى التدريبي، الأمر الذي يفضي إلى تحسين أداء السوق وعمالة الشباب.
- ٥ - خلق آليات خاصة للمرافقة تستهدف الشباب من أجل توفير خدمات التدريب (بما في ذلك الكفاءات العامة) والاستشارة والتوجيه.
- ٦ - تشجيع النهوض بالكفاءات وتعزيز القدرات في إطار المقاولات الخاصة الفردية بدلا من خلق وكالات التدريب الذاتي، وذلك بهدف النهوض بالتعلم المستمر واكتساب مهارات جديدة من أجل الاستجابة لتطور سوق العمل ومتطلباته الجديدة.
- ٧ - وضع آليات تشجيع الشباب وتحفيزه من أجل توجيهه بشكل أكبر نحو التدريب المهني. ويفترض من ذلك تحسين هذا النظام الذي يتميز بضمانه لتوفير مناصب العمل.

### دور وساطة الدولة في سوق العمل

- ٨ - عقد لقاءات للتفكير في دور الدولة كوسيط بين القطاع الخاص والباحثين عن العمل، مع تعزيز الدور والبرامج والمبادرات النموذجية لبعض المانحين (من قبيل مشروع "سوق التنمية" الذي يموله مصرف التنمية الأفريقي بتونس) مما من شأنه تيسير إدماج الشباب في سوق العمل.

### آليات الدعم والمرافقة

- ٩ - تشجيع إنشاء آليات ملائمة لخدمات التدريب والاستشارة والتوجيه وتعزيزها، وكذلك مراكز مواكبة الشباب التي يدعمها ويساعدها القطاع الخاص.
- ١٠ - مضاعفة حملات تحسيس الشباب بشأن آليات دعم التدريب ودعم الابتكار وتمويل المشاريع.

### ضرورة اعتماد مقاربات تركز على حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة

- ١١ - الحرص على تبني المقاربة المبنية على حقوق الإنسان بطريقة منهجية خلال صياغة السياسات الإنمائية الوطنية والقطاعية.
- ١٢ - إدماج عامل المساواة بين الجنسين بطريقة منهجية في الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بالعمالة وتحسين قابلية حصول الشباب على العمالة، وكذلك في عمليات جمع المعطيات والمتابعة والتقييم.
- ١٣ - وضع إطار قانوني من أجل النهوض بالعمالة وتعزيز تنفيذ القوانين الكفيلة بضمان حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء والشباب من أجل تقليص الفوارق في مجال الحصول على العمل والاستفادة من برامج الدعم ورفع مستوى القدرات.

## المتابعة والتقييم

- ١٤ - تقييم المبادرات والآليات التي جرى إطلاقها من أجل تقليص البطالة في صفوف الشباب من خلال استعمال مؤشرات حقوق الإنسان وكذلك مؤشرات الحوكمة ومؤشرات هذه الآليات وقضية المساءلة.

## آليات التمويل

- ١٥ - تسهيل الحصول على الموارد المالية والتقنية الموضوعة رهن تصرف الشباب بما في ذلك الشباب المقاولين من أجل إيجاد فرص العمل اللائق والدائم وحث القطاع الخاص على الاضطلاع بدور فعال ودائم في هذا الاتجاه.
- ١٦ - تعزيز استدامة المشاريع الصغرى والوظائف التي توفرها من خلال تخصيص نسبة من الطلبات العامة لمشاريع الشباب والنساء.

## فرص جديدة لإيجاد مناصب العمل

- ١٧ - صياغة استراتيجيات عملية من أجل انتهاز فرص الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل سد العجز الحاصل في مجال عمالة الشباب.

## الهجرة والحركة

- ١٨ - تسهيل الحركة وهجرة الشباب الباحثين عن العمل وتفعيل عملية التعاون مع الشباب بالمهجر من أجل استغلال طاقاتهم وخبراتهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ١٩ - إطلاق حملات توعية موجهة للشباب من أجل تنبيههم إلى مجازفات ومخاطر الهجرة السرية، التي هي أبعد من أن تكون حلا لمشكلة البطالة أو البطالة المقنعة للشباب.

## القطاع غير الرسمي

- ٢٠ - التعزيز الدائم لانخراط الشباب ومشاركتهم في إعداد ومتابعة الاستراتيجيات والبرامج والآليات الموضوعة من أجل النهوض بالعمالة، بالإضافة إلى النقاشات الوطنية بشأن إشكالية القطاع غير الرسمي مع الحرص على التقييم المنتظم لطبيعة ومدى انخراطهم.
- ٢١ - إطلاق حملات توعية موجهة للشباب بشأن مخاطر العمالة غير الرسمية والعمالة في السر، خصوصا في المناطق الحدودية.
- ٢٢ - إرساء آليات ملائمة من أجل الإدماج المستدام للقطاع الموازي في الاقتصاد النظامي الذي يوظف عموما عددا كبيرا من الشباب وتعميم برامج الاستثمار التي توظف عددا كبيرا من الأيدي العاملة وتستهدف على الخصوص الاستثمارات العامة وتساهم في تقليص العجز في مجال عمالة الشباب.

## الأعمال الحرة للشباب

- ٢٣ - إنشاء صناديق وطنية خاصة تتمثل مهمتها الرئيسة في تيسير إدماج الشباب وتزويدهم بالدعم والمرافقة الضرورية من أجل التكامل في سوق المشاريع، مع الحرص على قياس تأثيرها والتقدم المسجل.
- ٢٤ - تيسير الحصول على الموارد المالية والتقنية وغيرها من الموارد المتاحة للشباب، بمن فيهم المقاولون الشباب من أجل إيجاد فرص عمل لائقة ومستقرة، وذلك بشراكة مع القطاع الخاص.
- ٢٥ - إنشاء مراكز للمقاولين الشباب الفاعلين في مجالات تعزيز قدرات الشباب، ودعم تطوير المشاريع وخطط الأعمال التجارية القابلة للتمويل.

## التكامل الإقليمي

- ٢٦ - مراعاة عامل التكامل الإقليمي وعائداته المحتملة، وذلك خلال صياغة السياسات الوطنية للنهوض بعمالة الشباب وكذلك عند تحليل التوقعات وباقي الآليات المرتبطة بها والتي تخدم التدريب وتنفيذ وتقييم هذه السياسات.

## توصيات للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- ٢٧ - إيجاد آلية للتنسيق بين مختلف الشركاء في التنمية من أجل الاستفادة القصوى من مختلف المبادرات ذات الطابع العام بشأن الإشكالات المشتركة بين بلدان المنطقة دون الإقليمية فيما يخص قضية عمالة الشباب.
- ٢٨ - تعزيز الاتصالات المباشرة والتنسيق مع البلدان الأعضاء لإعلامها بشكل أفضل ومرافقتها في مختلف التجارب في مجال عمالة الشباب.
- ٢٩ - تحسين استعمال المعطيات الإحصائية الحديثة من طرف الدول خلال إعداد الموجزات القطرية والإقليمية.
- ٣٠ - الشروع في إقامة شبكات للشباب المقاولين ببلدان المنطقة دون الإقليمية من خلال إطلاق منصة خاصة من أجل ضمان الحصول الأمثل على المعلومات المتعلقة بالمبادرات والبرامج الرامية إلى تقليص البطالة في صفوف الشباب وتمكن كذلك من تقاسم منتظم للتجارب والممارسات الحميدة.
- ٣١ - وضع منصة معلومات إلكترونية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومصرف التنمية الأفريقي وباقي الشركاء في التنمية من أجل ضمان تبادل والنشر المناسب للممارسات الفضلى في مجال خلق والنهوض بفرص عمالة الشباب في المنطقة دون الإقليمية.
- ٣٢ - ضمان الإنتاج والنشر الدوري (كل عامين أو ثلاثة أعوام مثلاً) لـ"قائمة الممارسات الجيدة في مجال تعزيز عمالة الشباب في منطقة شمال أفريقيا".

## الملحق الثالث

### جدول الأعمال

- ١ - الجلسة الافتتاحية
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٣ - إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل
- ٤ - الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشمال أفريقيا: استعراض الموجز الإقليمي لشمال أفريقيا
- ٥ - جلسة خاصة: نتائج منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ بأديس أبابا
- ٦ - اجتماع الخبراء المخصص: "عمالة الشباب والتنمية المستدامة بشمال أفريقيا"
- ٧ - الخطط الإقليمية والدولية وباقي المبادرات الخاصة
- ٨ - تنفيذ المبادرات دون الإقليمية بشمال أفريقيا
- ٩ - المسائل النظامية
- تقرير عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- تقرير عن أنشطة مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا (آذار/مارس ٢٠١٦ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)
- عرض مشروع برنامج الأنشطة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩
- ١٠ - إصدار التقرير الاقتصادي عن أفريقيا: التنمية الحضرية والتصنيع في خدمة تحول أفريقيا
- ١١ - استعراض توصيات اجتماع الخبراء واعتمادها
- ١٢ - استعراض تقرير وتوصيات لجنة الخبراء الحكومية الدولية واعتمادها
- ١٣ - موعد انعقاد الاجتماع المقبل للجنة الخبراء الحكومية الدولية
- ١٤ - مسائل أخرى
- ١٥ - اختتام الاجتماع

## الملحق الرابع

### قائمة المشاركين

#### **ALGERIE/ALGERIA**

1. Mme Nawal Lammari

Sous-Directrice des Financements des Institutions Internationales  
Direction Générale des Relations Economiques et Financières Extérieures

Ministère des Finances

Alger, Algérie

Email : Nawel.lammari@mf.gov.dz

2. Mme Hafida Khichane

Sous-Directrice des actions socio-économiques de l'Etat

Ministère des Finances

Alger, Algérie

Email : hafida.khichane@mf.gov.dz

#### **EGYPTE/EGYPT**

3. M. Hazem Ismail Ibrahim Zaki

Adviser to the Minister of Planning, Monitoring and Administrative Reform for  
International Relations.

Director of the International Cooperation office at the Ministry

Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform

Cairo, Egypt

Email : hazem.zaki@mop.gov.eg

4. Dr. Gamil Helmy Mohamed Abdul Wahed

Economic Expert

Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform

Cairo, Egypt

Email : gamil.helmy@gmail.com

#### **MAROC/MOROCCO**

5. SE M. Mohamed Yatim

Ministre

Ministère de l'Emploi et de l'Insertion Professionnelle

Rabat, Royaume du Maroc

6. M. Mohamed Boutata

Secrétaire Général

Ministère du Travail et de l'Insertion Professionnelle

Rabat, Royaume du Maroc

Email : sgemploi2012@gmail.com

7. M. Mohamed Rherras

Directeur de la jeunesse, de l'enfance et des affaires féminines  
Ministère de la Jeunesse et des Sports  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : rherras@gmail.com / rherras@mjs.gov.ma

8. Mme Amal Reghay  
Directrice de l'emploi  
Ministère de l'Emploi et de l'Insertion Professionnelle  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : regamal@hotmail.com

9. M. Abdellah Ben Mellouk  
Directeur de la coopération multilatérale et des affaires économiques internationales  
Ministère des Affaires étrangères et de la Coopération internationale  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : benmellouk@maec.gov.ma

10. Mme Sara Cherki  
Chef de service  
Direction de la Coopération multilatérale et des Affaires économiques internationales  
Ministère des affaires étrangères et de la coopération internationale  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : s.cherki@maec.gov.ma

11. M. Jamal Boujendar  
Chef de Division  
Ministère de l'Agriculture  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : boujendarj@yahoo.fr

12. Mme Karima Rghoni  
Chef de service-suivi des accords commerciaux  
Ministère de l'Industrie  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : karimarghoni@mcinet.gov.ma

13. M. Assouli Mohamed  
Chef de Division  
Haut-Commissariat au Plan (HCP)  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : m.assouli@hcp.ma

14. M. Mustapha Ziroili  
Chef de Division  
Haut-Commissariat au Plan (HCP)  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : m.ziroili@hcp.ma

15. M. Nadah Abdeslam  
Chef de Division  
Haut-Commissariat au Plan (HCP)

Rabat, Royaume du Maroc  
Email : a.nadah@hcp.ma

16. M. Kamal Menzou  
Chef de Service de la Coopération  
Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte contre la Désertification  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : kmenzou2017@gmail.com

17. Mme Ahlame Sghir  
Ingénieur d'Etat, chargée de la Coopération bilatérale et du Partenariat  
Service de la Coopération  
Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte contre la Désertification  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : ahlame.sghir@gmail.com

18. Abdelilah Hojjaji  
Chef de Service  
Office de la Formation Professionnelle et de la Promotion du Travail  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : abdelilah.hojjaji@ofppt.ma

19. M. Abdelali Kaoukabi  
Chef de division de la communication  
Secrétariat d'Etat chargé du Développement Durable  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : alikaoukabi@gmail.com

20. M. Tarik Benali  
Ingénieur en Chef, Chargé du Développement Durable  
Secrétariat d'Etat chargé du Développement Durable  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : tarben10@yahoo.fr

21. M. Najib Belmekki  
Administrateur  
Secrétariat d'Etat chargé du Développement Durable  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : belnajib@gmail.com

22. M. Abderrahim Mimi  
Chef de service  
Secrétariat d'Etat chargé de la formation professionnelle  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : abderrahim.mimi@gmail.com

23. M. Abdelkrim Achir

Chef du Service des relations avec les institutions internationales  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : a.achir@tresor.finances.gov.ma

24. M. Abdelhamid Tebba  
Fonctionnaire à la Direction du Trésor et des Finances extérieures  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : a.tebba@tresor.finances.gov.ma

25. Mme Siham Souihel  
Chargée des relations avec les institutions internationales  
Direction du Trésor et des Finances extérieures  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : s.souihel@tresor.finances.gov.ma

26. M. Hassan Bakrim  
Ingénieur Statisticien  
Observatoire National du Développement Humain (ONDH)  
Email : bakrim.has@gmail.com

27. M. Issam Lotfi  
Chercheur, Chef de Projets  
Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES)  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : lotfi@ires.ma / contact@ires.ma

28. M. Khaled Alaoui  
Direction formation  
Office de la Formation Professionnelle et de la Promotion du Travail  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : khalid.alaoui@ofppt.ma

29. M. Driss Bettache  
Directeur développement  
Office de la Formation Professionnelle et de la Promotion du Travail  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : driss.bettache@ofppt.ma

30. M. Khalid Essatte  
Conseiller en communication  
Cabinet du Ministre du Travail et de l'Insertion Professionnelle  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : khaledsate310@gmail.com



31. M. Mohamed Ayoub Hassoun  
Directeur régional  
ANAPEC  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : mahassoun11@gmail.com

32. M. Ibtissam Kaifouf  
Chef de Division de la coopération et des partenariats  
Ministère de l'Industrie, de l'Investissement, du Commerce et de l'Economie Numérique  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : kaifouf@mcinet.gov.ma

33. M. Hassan Agouzoul  
Expert en économie verte  
Conseil Economique, Social et Environnemental  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : h1.agouzoul@gmail.com/ h.agouzoul@ces.ma

34. Mme Widad Sebbahi  
Ingénieur en Chef,  
Direction Générale des Collectivités Locales  
Ministère de l'Intérieur  
Email : mohandis3creat@gmail.com

**MAURTIANIE/MAURITANIA**

35. M. Si Mohamed Ahmed Haddar  
1er Conseiller  
Ambassade de Mauritanie  
Rabat, Royaume du Maroc

36. M. Sidi Mohamed Ould Zenvour  
Directeur  
Direction de la coordination Stratégie de Croissance Accélérée  
Et de prospérité partagée (SCAPP)  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Nouakchott, Mauritanie  
Email : zenvour@gmail.com/zenvour2005@yahoo.fr

37. M. Demba Alioune Sabar N'Diaye  
Directeur Adjoint de la Coordination de la Stratégie de croissance Accélérée et de  
Prospérité Partagée (SCAPP)  
Direction Générale des Politiques et Stratégies de Développement/Direction de la  
Coordination de la SCAPP  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Nouakchott, Mauritanie  
Email : dembaaliounesabar@gmail.com /demba\_alioune@yahoo.fr

**SOUDAN / SUDAN**

38. M. Mirgani Glood  
Director of Economic Integration  
Ministry of Finance  
Khartoum, Sudan  
Email: mglood99@gmail.com

39. M. Jamal Mansour  
Director General  
Administration of planning and policies  
Ministry of Security and Social Development  
Khartoum, Sudan  
Email: jamalnile1968@gmail.com

40. M. Kamaleldin Ismail  
Director of population and social statistics  
Central Bureau of Statistics  
Khartoum, Sudan  
Email : kamaleldin\_99@yahoo.com

**TUNISIE / TUNISIA**

41. M. Tarek Bouhlef  
Conseiller des Services Publics chargé de la Coopération avec la BAD et les Organisations Régionales  
Ministère du Développement, de l'Investissement et de la Coopération Internationale  
Tunis, Tunisie  
Email : tarek.bouhlef@mdci.gov.tn

**EXPERTS**

42. Mme Samira Nenni  
Directrice Générale  
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes (ANSEJ)  
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale  
Alger, Algérie  
Email : samira.djaider.ddp@gmail.com

43. Mme Amina Amirouche  
Gérante  
Eurl CEMRA (Accompagnement des entreprises Etrangères dans leur développement en Algérie)  
Alger – Algérie  
Email : eurl.cemra@hotmail.com / dg@cemra.dz

44. M. Youcef Amine Boulghalaghe

Eurl CEMRA/Conseils, Études et Mise en Relation d'Affaires.  
Accompagnement des Entreprises Étrangères dans leur Développement en Algérie  
Alger, Algérie  
Email : aminebge@icloud.com

45. Mme Enas Zakareya Mohamed Abdallah  
Executive Director  
Economic Issues Department  
Information and Decision Support Center (IDSC)  
Cairo, Egypt  
Email: enabd@idsc.net.eg

46. Mme Amany Asfour  
President-Founder  
Egyptian Business Woman Association (EBWA)  
Cairo, Egypt  
Email : asfour2712@yahoo.com

47. Mme Nevine Naguib Elsayed Hegazy  
Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS)  
Head of Information Technology Sector  
Cairo, Egypt  
Email : nevinehegazy@hotmail.com - nevinehegazy@capmas.gov.eg

48. M. Mohammed Reda Bouayad  
Chef de Service des Associations de la Jeunesse  
Ministère de la Jeunesse et des Sports  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : rbouayad@gmail.com

49. M. Oussama Loukili  
Chef de Projet  
Ministère de la Jeunesse et des Sports/ Banque mondiale  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email: oussamaloukili@gmail.com

50. M. Aomar Ibourk  
Expert Consultant in, Labor Market,  
Economics of Education and Development,  
Université Cadi Ayyad Marrakech (Ucam)  
Email : aomaribourk@gmail.com

51. M. Nabil Jedlane  
Professeur d'Economie / Finance Internationale (HDR)  
Responsable d'Equipe de Recherche « Economie et Gestion des Risques »  
Responsable Pédagogique du DCESS « Management et Administration des Affaires »  
Université Abdelmalek Essaadi (UAE)

---

Ecole Nationale de Commerce et de Gestion de Tanger (ENCG)  
Tanger, Royaume du Maroc  
Email : nabil.jedlane@gmail.com

52. M. Karim Laraki, Ph.D.  
Eljaweb.com  
Montréal, Canada  
Email : klaraki@gmail.com

53. M. Tayeb Ghazi  
Economiste  
OCP Policy Center  
Rabat, Royaume du Maroc

54. Mme Jihane Lahbabi  
Responsable partenariats et communication  
Fondation Marocaine de l'Education pour l'Emploi (EFE-Maroc)  
Casablanca, Royaume du Maroc  
Email : j.lahbabi@efemaroc.org

55. M. Mohamed Cheikh Sidi Lehib  
Directeur de l'emploi  
Ministère de l'emploi, de la formation professionnelle et des TIC  
Nouakchott, Mauritanie  
Email : mdcheikh@yahoo.fr

56. Mme Aissata Lam  
Présidente  
Jeune chambre de commerce  
Nouakchott, Mauritanie  
Email : aissatalam@gmail.com

57. M. Mohamed El Moctar Ahmed Sidi  
Directeur Général  
Office National de la Statistique  
Nouakchott – Mauritanie  
Email : mmsbacar@gmail.com / dg@ons.mr

58. M. Hassan Musa Youssef  
Population and Social Development Consultant  
Khartoum, Soudan  
Email : hyousif52@gmail.com

59. Dr Abdul-Rahman Sidahmed Zainelabdin  
Deputy Secretary General  
Secretariat of Sudanese Working Abroad (SSWA)  
Khartoum – Soudan

Email : zainbnna@yahoo.com

60. M. Hassen El Adersa

Chef de bureau national d'emploi des cadres

Ministère de la Formation professionnelle et de l'emploi

Agence Nationale pour l'Emploi et le Travail Indépendant

Tunis, Tunisie

Email : hassen.eladersa@gmail.com/eladersa.hassen@emploi.nat.tn

61. M. Fethi Touzri

Expert Indépendant/Consultant

Ancien Secrétaire d'Etat à la Jeunesse et aux Sports

Email : fethitouzry@gmail.com

62. Mme Imen Jaouadi

Maître assistante

Institut Supérieur de Commerce et de Comptabilité de

Bizerte (Université de Carthage)

Tunis, Tunisie

Email : jaouadiimen@yahoo.fr

63. Ms. Sara Garrido Nebril

Consultant

Coruna, Spain

Email : saragn88@gmail.com

64. Prof. Mojubaolu Okome

Professor of Political Science, African & Women's Studies

Leonard & Claire Tow Professor, 2015/2016

Brooklyn College, CUNY

Email : mokome@brooklyn.cuny.edu / mojubaolu@gmail.com

## **CORPS DIPLOMATIQUE/ DIPLOMATIC CORPS**

### **Ambassade d'Algérie**

65. M. Abbes Belfatmi

Chef de mission adjoint

Rabat, Royaume du Maroc

Email : abelfatmi1979@gmail.com

### **Ambassade du Soudan**

66. M. Eltayib Omer Hassan

1er secrétaire

Rabat, Royaume du Maroc

Email : tayiboo@yahoo.com

**Ambassade d'Égypte**

67. Mme Sara Taha  
1ère secrétaire  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : tahasara2014@yahoo.com

**Ambassade de Tunisie**

68. Mme Lamia Daabouch  
Conseillère chargée des Affaires économiques  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : daabouchelamia@yahoo.fr

**Ambassade de Djibouti**

69. M. Ibrahim Bourhan  
Chargé d'affaires  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : ibrahimbourhan@out-look.com

**Ambassade d'Angola**

70. M. Eduardo Neto Sangueeve  
Ministre Conseiller Chargé d'Affaires  
Rabat, Royaume du Maroc

**Ambassade Cote d'Ivoire**

71. M. Tanoh Arnold Samou  
Conseiller  
Rabat, Royaume du Maroc

**Ambassade du Congo**

72. M. Wawa Bamialy  
Ministre Conseiller  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : missionrdcrabat5@gmail.com

**Ambassade du Cameroun**

73. M. Samuel R. Zang  
1er Secrétaire et Ministre Plénipotentiaire  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : zang\_sr@yahoo.fr

**Ambassade du Centrafrique**

74. M. Kobo Konyinan Delalune  
Conseiller économique  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : centrafriquemaghreb1@yahoo.fr / delkobo@yahoo.fr

**Ambassade de Norvège**

75. M. Ginni Wiik  
Chef de mission Adjoint  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : ginni.wiik@mfa.no

**76. Ambassade du Gabon**

M. Abdu Razzaq Guy Kambogo  
Ambassadeur haut représentant  
Rabat, Royaume du Maroc

77. M. Abenda Christophe  
Conseiller chargé du protocole  
Rabat, Royaume du Maroc

78. M. Jean Claude Bingangoye  
Conseiller  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : bingagoyejc@yahoo.com

79. M. Francis Sala Ngouah Beaud  
Conseiller en communication  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : ngouahbeaudjeanjacques@yahoo.fr

**Ambassade d'Espagne**

80. M. Isidro González Afonso  
Conseiller  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : emb.rabat@maec.es

81. M. Jesús Guerrero Marín  
Responsable de Projets de Coopération financière  
Bureau Technique de Coopération au Maroc  
Agence Espagnole de Coopération Internationale au Développement  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : jesus.guerrero@aacid.es

**Ambassade de Guinée**

82. Mme Cissé Nantenin Kanté  
2<sup>ème</sup> Secrétaire chargée des affaires culturelles  
Rabat, Royaume du Maroc

**Ambassade du Ghana**

83. S.E. M. Yakubu Stephen  
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire

Rabat, Royaume du Maroc  
Email : ghanaemb@menara.ma

84. Mme Emma Mensah  
Ministre Conseiller  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : ghanaemb@menara.ma

**Ambassade de Gambie**

85. SE M. Alasana S.T Jammeh  
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : amimosta12@gmail.com

**Ambassade du Japon**

86. Mlle Aya Ishii  
2ème Secrétaire  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : aya.ishii@mofa.go.jp

**Ambassade du Koweït**

87. M. Ibrahim Alarfaj  
2<sup>ème</sup> Secrétaire  
Rabat, Royaume du Maroc

**Ambassade du Qatar**

88. M. Al Saeed Al-Qahtani  
Troisième secrétaire  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : rabat@mofa.gov.qa

**Ambassade de Nigeria**

89. M. Jamilu abdullahi Ibrahim  
2ème secrétaire  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : elljameel@gmail.com

**Ambassade de Turquie**

90. M. Onder Duman  
Conseiller Commercial, Direction Economique et Commerciale  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : rabat@ekonomi.gov.tr

**Ambassade du Sénégal**

91. M. Diamane Diome  
Premier Conseiller, Chargé d'affaires



Rabat, Royaume du Maroc  
Email : [diamane.diome@diplomatie.gouv.sn](mailto:diamane.diome@diplomatie.gouv.sn)

**Ambassade du Vatican (Saint Siège)**

92. Rév. Marcel Mbaye Diouf  
Chargé d'Affaires a.i.  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : [abbemarcel.diouf@gmail.com](mailto:abbemarcel.diouf@gmail.com)

**Ambassade de Suisse**

Mme Sibylle Obrist  
Conseillère  
Email : [sibylle.obrist@eda.admin.ch](mailto:sibylle.obrist@eda.admin.ch)

**COMMUNAUTE ECONOMIQUE REGIONALE/REGIONAL ECONOMIC COMMUNITY**

**Union du Maghreb Arabe (UMA)**

93. SE M. Taïeb Baccouche, Secrétaire Général  
Rabat, Royaume du Maroc

94. M. Réda El Merini  
Directeur des Affaires Economiques  
Rabat, Royaume du Maroc

95. M. Ikebrou Sedigh  
Directeur du Développement humain  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : [ikabrou@hotmail.fr](mailto:ikabrou@hotmail.fr)

96. M. Musbah Al Maghour  
Directeur de la Sécurité alimentaire  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : [musbah.almaghour@gmail.com](mailto:musbah.almaghour@gmail.com)

97. Mme Fouzia Chakiri  
Chef de Division de la Direction de la Sécurité Alimentaire  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email : [dg.chakiri@gmail.com](mailto:dg.chakiri@gmail.com)

**ORGANISATIONS INTERNATIONALES ET REGIONALES/ INTERNATIONAL AND REGIONAL ORGANISATIONS**

**Association des Organisations Africaines de Promotion Commerciale (AOAPC)**

98. Prof. Adeyinka Orimalade  
Secrétaire Général  
Tanger, Royaume du Maroc

99. Mme Badaoui Liliane  
Chargée de l'Administration et des Finances  
Tanger, Royaume du Maroc

Email : lilianebadaoui@aoapc.org

**Bureau de l'Organisation Internationale du Travail pour les Pays du Maghreb–  
Algérie**

100.M. Mohamed Ali Deyahi, PhD

Directeur du Bureau de l'OIT pour les Pays du Maghreb

Alger, Algérie

Email : ouldsidi@ilo.org

**Centre des recherches, études, documentation et information sur la femme  
(CREDIF)**

101. Mme Imen Zouaoui

Chef de service des Etudes et Recherches (CREDIF)

Tunis (Tunisie)

Email : directiongenerale@credif.org.tn / imenzouaoui@credif.org.tn

**Centre africain de formation et de recherche administratives pour le  
développement (CAFRAD)**

102.Mme Mariette Nembot

Responsable de la formation et de la Recherche

Tanger, Royaume du Maroc

Email : cafrad@cafrad.org/n\_mariette@yahoo.fr

**Centre de la femme arabe pour la formation et de recherche (CAWTAR)**

103.M. Ahmed Abdennadher

Conseiller, consultant en population et développement

Tunis, Tunisie

Emails : cawtar@cawtar.org/finance@cawtar.org / ahmed.abdennadher@gmail.com

**Organisation islamique pour l'éducation, les sciences et la culture (ISESCO)**

104.M. Mamadou Kone

Expert

Rabat, Royaume du Maroc

Email : mkone@isesco.org.ma

**UNIVERSITES /UNIVERSITIES**

**Université d'Amiens**

105.M. Nicolas Moumni

Professeur

Amiens, France

Email : nicolas.moumni@u-picardie.fr/nmoumni@aol.com

**Académie Hassan II des Sciences et Techniques**

106.M. Nouredine El Aoufi

Membre résident

Rabat, Royaume du Maroc

Email : noureddine.elaoufi@gmail.com

**PATRONAT**

**Union tunisienne de l'industrie, du commerce et de l'artisanat (UTICA)**

107. Mme Shéhérazade Bel Aiba Berrehouma

Directrice de la Coopération Multilatérale

Tunis, Tunisie

Email : s.belaiba@utica.org.tn

**Conseil des Femmes d'Affaires Arabes au Maroc**

108. Mme Fatiha Otmane

Présidente

Rabat, Royaume du Maroc

Email : otfatih09@hotmail.fr

**INSTITUTION FINANCIERE**

**Bank AL Maghrib**

109. M. Said El Hamine

Responsable du Service de la conjoncture sectorielle

Bank AL Maghrib

Rabat, Royaume du Maroc

Email : s.elhamine@bkam.ma

110. Mme Wiam Talbi

Economiste

Bank Al Maghrib

Rabat, Royaume du Maroc

Email: w.talbi@bkam.ma / talwiam@gmail.com

111. Mlle Achaymaa Beljebbar

Economiste

Bank Al Maghrib

Rabat, Royaume du Maroc

Email : a.beljebbar@bkam.ma / beljebbar.achaymaa@gmail.com

**SECTEUR PRIVE/PRIVATE SECTOR**

112. M. Yassine Tiyal

Représentant

Amal entreprise

Casablanca, Royaume du Maroc

Email : taib@aisse.com

113. M. Belhaj Chaibi

Président

Tanger Recyclage Coopérative

Tanger, Royaume du Maroc

Email : tanger.recyclage17@gmail.com

---

**SYSTEME DES NATIONS UNIES /UNITED NATIONS SYSEM**  
**Organisation internationale pour les migrations**

114. Mme Teresa Botella  
Deputy Director  
Chef de Mission  
Rabat, Royaume du Maroc  
Email: tbotella@iom.int

**FNUAP**

115.Mme Aicha Benhsine  
Chargée du Programme  
Email : benhsine@unfpa.org

**UNESCO**

116.M. Mohamed Alaoui  
Programme Officer  
Email : m.alaoui@unesco.org

**MEDIA**

117.M. Yazid Ferhat  
Rédacteur en Chef, MAGHREB EMRGENT  
Alger, Algérie  
E-mail : y.ferhat@maghrebemergent.info/ y.ferhat@maghrebemergent.com

118.M. Sabry Fayek Adel  
Editor Manager  
Middle East News Agency (MENA)  
Cairo, Egypt  
Email : adelbensabry@yahoo.com

119.M. Khalid Eltigani Ahmed Elnour  
Editor-in-Chief  
Elaph Newspaper  
Khartoum, Sudan  
Email : khalidtigani@gmail.com

120.Mme Amira Jenzri  
Journaliste  
Agence Tunis Afrique Presse (TAP)  
Tunis, Tunisie  
Email : jenzriamira@yahoo.fr

**CEA/ ECA SECRETARIAT / Addis Abeba**

**Office of the Executive Secretary**

121.Mme Vera Songwe  
Secrétaire Exécutive de la Commission économique pour l'Afrique (CEA)

Addis Ababa, Ethiopia

122. Ms Sandra Baffoe-Bonnie  
Secretary of the Commission  
Secretary of the Commission and Legal Advisor,  
Email : sbaffoe-bonnie@uneca.org

**Macro-Economic Policy Division**

123. M. Khaled A. Hussein  
Chief, Forecasting Section  
Macroeconomic Policy Division  
Email: hussein44@un.org

**Special Initiatives Division (SID)**

124. M. Nassim Oulmane  
Chief of Section, Programme Management  
Email : oulmane@un.org

**Strategic Planning and Operational Quality Division**

125. Ms Eskedar Nega  
Chief, Evaluation Section  
UN - Economic Commission for Africa  
Email : nega.uneca@un.org

**Consultants/Consultants**

126. Mme Houda Mejri  
Expert in Gender and Development  
Translator/Editor  
Tunis, Tunisie  
Email : houdamejri@ymail.com

127. M. Abdoul Kane  
Consultant  
Nouakchott, Mauritanie  
Email : abdoul\_dado@yahoo.fr

128. M. Cheikh Sidi El Mokhtar Ould Sghair  
Consultant / Reviser  
Tanger, Royaume du Maroc  
Email : cheikhcmos@gmail.com

**CEA/ECA SECRETARIAT / RABAT**

**Subregional Office for North Africa, Rabat**

Tel : +212 537 71 78 29/71 56 13 - Fax : +212 537 71 27 02  
E-mail : eca-sro-na@un.org / Site web : www.uneca.org

129. Ms Lilia Hachem Naas, Directrice du Bureau

- 
- 130.Mr. Omar Ismael Abdourahman, Economiste  
131.Ms Amal Najah El Beshbishi, Economiste  
132.Mr. Zoubir Benhammouche, Economiste  
133.Mr. Salem Sebbar, Knowledge Management Officer  
134.Ms Marieme Bekaye, Economiste chargée du développement durable  
135.Mr. Isidore Kahoui, Economiste/Statisticien  
136.Mr. Aziz Jaid, Economiste  
137.Ms Houda Filali-Ansary, Chargée de la Communication  
138.Mr. Ibrahim Ayoub, Chargé de l'administration et des Finances  
139.Mr. Mohammed Mosseddek, Assistant de recherche principal  
140.Ms Aouatif El Arroud, Assistante financière  
141.Mr. Lahcen Hmade, Assistant administratif  
142.Ms Naima Sahraoui, Assistante de Direction  
143.Ms Amal El Korchi, Assistante des achats  
144.Ms Hind Jabir, IT Assistant  
145.Ms Samira Ezzine, Assistante  
146.Ms Fouzia Qaddour Assou, Assistante  
147.Mr. Rachid Ramdane, Chauffeur  
148.Mr. Elhassan Mrani Alaoui, Chauffeur  
149.Mr. Driss Cherrabi, Service reproduction

## الملحق الخامس

### رسالة شكر وامتنان مرفوعة إلى حضرة

#### صاحب الجلالة الملك محمد السادس

نحن المشاركون في أعمال الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، المنعقد بالرباط، في الفترة ما بين ٣ و٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وعلى إثر انتهاء أعمال هذا الاجتماع، نرفع إلى مقامكم العالي أحر عبارات الشكر والامتنان على الحفاوة التي أحاطتنا بها المملكة المغربية خلال هذا اللقاء المبارك.

وبشرفنا أن ننهي إلى علم جلالتم أن هذا الاجتماع ناقش الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي ساد في المنطقة خلال سنة ٢٠١٦، من خلال تقديم الموجز دون-الإقليمي لشمال أفريقيا. كما تناول حصيلة إنجاز برنامج عمل المكتب منذ آذار/مارس ٢٠١٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ والخطط الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة وعرض برنامج عمل المكتب لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

تطرت كذلك الدورة الثانية والثلاثين لهذه السنة من خلال اجتماع الخبراء المخصص إلى موضوع: "عمالة الشباب والتنمية المستدامة بشمال أفريقيا". وقد أبرز الاجتماع تحديات هامة بشأن إشكالية البطالة خاصة عند الشباب والفتيات. كما أصدر توصيات عملية ترمي إلى التصدي إلى كافة التحديات داخل المنطقة وتشجيع النمو المدر للمزيد من فرص العمل والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، والحد من جميع أشكال التمييز والتفاوت، والتقليص من وقع الصدمات الخارجية، والتكيف مع مقتضيات التكامل الإقليمي ومتغيراته.

وإذ نعبر لجلالتكم عن شكرنا وامتناننا على العناية الفائقة التي أحاطتنا بها الحكومة المغربية والتي ما فتئت تشمل بها مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، فإننا ندعو الله عز وجل أن يحفظكم ويرعاكم ويسدد خطاكم ويجعلكم ذخرا لبلدكم المضيف ونسأله تعالى أن يشملهم بمزيد من التقدم والازدهار تحت رعاية جلالتم السامية. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرباط في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧